الجامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

–دراسة حالة مؤسسة نفطال بولاية المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:

–بوعياد نجاح

–عمري أسماء

تحت إشراف:

–الأستاذة داود خيرة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
بوشنافة الميسوم		جامعة المدية
داود خيرة	مشرفة	جامعة المدية
حمادي كلثوم		جامعة المدية

السنة الجامعية: 2019–2020

الجامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

–دراسة حالة مؤسسة نفطال بولاية المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:

–بوعياد نجاح

–عمري أسماء

تحت إشراف:

–الأستاذة داود خيرة

السنة الجامعية: 2019–2020


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي لأنك يقيني الكبير ..وجنتي..وقلبي الذي آوي إليه..وعصمتي من حزن الدنيا

لأنك فتنتي..وحواسي..وجهاتي..وأصوات الذين أحبهم وقلوبهم

لأنك أنت تكسرني الدنيا وحضنك يداويني

إلى أبي هو الوحيد في العالم الذي اخذ من نفسه ليعطيني قد لا يكون أعطاني

ما تمنيت

لكنه أعطاني كل ما يملك

إلى جميع أحبتي من: أخت..أخ...صديق...وقريب...

إليهم أهدي هذا العمل

أسماء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي وأمي قرة عيني

إلى أخي الأكبر محمد الذي كان لي السند والداعم في مواصلة مشواري الدراسي.

إلى جميع إخوتي .

إلى أبناء الأخوة والأخوات واخص بالذكر عبد الرؤوف وسارة.

إلى جميع من أكسبتني الدنيا بتعليمي حرفا أساتذتي.

إلى زميلتي أسماء التي كان لها الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل.

نجاح

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

كل الشكر والثناء للمولى -عز وجل – الذي منَّ علينا بنعمة الصحة والعافية ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الشُّكر وعظيم التقدير للأستاذة الفاضلة "داود خيرة" المشرفة على هذه الرسالة و تفضلها بقبول الإشراف عليها شاكرتين لها حسن التوجيه والمساعدة سائلتين المولى –عز وجل- أن يجزيها خير جزاء وأن يبارك لها في وقتها و جهدها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى زميلاتنا مريم، شهيناز، إيمان، سهام وإلى جميع من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث ولو بحرف واحد.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق بشكل عام لموضوع الساعة ألا وهو حوكمة الشركات وبيان العلاقة التي تربطه مع الإفصاح، وكيف يؤثر الإفصاح على الحوكمة وأهم محددات جودة الإفصاح التي تؤدي إلى تفعيل الحوكمة، وكذلك طبيعة الإفصاح المحاسبي المطبق في القوائم المالية لمؤسسة نفطال بالمدية، ولبلوغ أهداف الدراسة وفق المنهجية العلمية تم إعداد قائمة استبيان الخاصة بمشكلة البحث، تم توزيعها على عينة الدراسة في المؤسسة نفطال، بهدف جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي Spss باستعمال الأساليب الوصفية الاستدلالية لاختبار صحة فرضيات الدراسة التي تتمثل في مدى التزام إفصاحات الحوكمة و جودة الإفصاح في مؤسسة نفطال.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

The study aims to adress in general the topic of the hour, Which is corporate governance and the relatioship between it and disclosure, How disclosure affets governance of the activation of govarnance , As well as the nature of the accounting disclosure applied in the financial statements of the naftal corporation in the range, And to achieve the objectives of the study according to the scientific methodology, A questionnaire list was prepared for the research problem, And it was distributed to the study sample in the naftal fondation, with the aim of information the neccessary data and information and analyzing it using the statistical program Spss using inferential descriptive methods,To test the validity of the study's hypotheses, which are represented in the compliance with the governance disclosures and the quality of disclosure in Naftal Corporation.

Key words : governance, accounting disclosure.

قائمة المحتويات

إهداء	-
شكر وتقدير	-
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV-IV
قائمة الجداول	IIV
قائمة الأشكال	IIIV
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	ب-و
الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات	
تمهيـــد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها	03
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها	06
المبحث الثاني: حوكمة الشركات (الأهمية-الأهداف-المبادئ-الأطراف المعنية	12
المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها	12
المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	16
المبحث الثالث: نماذج حوكمة الشركات وآليات تطبيقها	25
المطلب الأول: نماذج حوكمة الشركات	25

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات	31
خلاصـــة الفصل	35
الفصل الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات	
تمهيـــد	41
المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي	41
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته	42
المطلب الثاني: أشكال الإفصاح المحاسبي وأساليبه	45
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح والجهات المستفيدة منه	51
المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات	55
المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات	55
المطلب الثاني: شروط جودة الإفصاح بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة	58
خلاصـــة الفصل	62
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيـــد	64
المبحث الأول: دافع حوكمة الشركات في الجزائر	65
المطلب الأول: نموذج حوكمة الشركات	65
المطلب الثاني: معوقات حوكمة الشركات في الجزائر	67
المطلب الثالث: إجراءات الجزائر في تحسين حوكمة الشركات	68
المبحث الثاني:الدراسة الميدانية	69
المطلب الأول: إعداد الاستبيان وطرق توزيعه	69
المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله	70
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي وتقديم صحة وثبات أداة الدراسة	72
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	79

المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	79
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة	86
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	90
خلاصـــــة الفصل	93
خاتمـــــة عـامة	94
قائمـــــة المراجـــع	97
الملاحـــــق	104

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	العناصر الأساسية للتفريق بين عناصر الحوكمة	30
(02-03)	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	71
(03-03)	اختبار كلمجروف سميرنوف () لتحقق التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة.	74
(04-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	74
(05-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	76
(06-03)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان	77
(07-03)	معامل آلفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	78
(08-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	79
(09-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	80
(10-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	81
(11-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	83
(12-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	84
(13-03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	85
(14-03)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة المؤسسات	87
(15-03)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات محور القياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	89
(16-03)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى	91

(03–17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية	92

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01–01)	خصائص حوكمة الشركات	11
(01–02)	أهداف حوكمة الشركات	16
(01–03)	قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة	22
(01–04)	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	24
(02–05)	الأطراف المستفيدة من الإفصاح	55
(03–06)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	80
(03–07)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	81
(03–08)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	82
(03–09)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	84
(03–10)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	85
(03–11)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	86

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة الاستبيان	**105**
02	نتائج الاستبيان باستخدام برنامج Spss	**108**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

مقدمة

مصطلح الحوكمة يعتبر من المصطلحات الجديدة في الإدارة الحديثة، حيث ازداد الاهتمام به مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997م، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحوكمة المؤسسية على أنها أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين من غش و عدم صدق المعلومات المالية، بالإضافة إلى حصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل وذلك لعدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبيا، كما أظهرت الأحداث المتعلقة بإفلاس شركة "إنرون" للطاقة وغيرها من المؤسسات كبيرة الحجم الأزمة التي مرت بها المؤسسات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على المستوى الدولي، ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002م بهدف تحسين جودة الحوكمة المؤسسية.

و شكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات،فتطبيق حوكمة الشركات بشأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة. فإذا كان الإفصاح هو احد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، وعليه فإن هذه الدراسة توضح الدور الذي يلعبه الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى لب المشكلة، فعليه يمكننا مناقشة الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

- ✓ **كيف يمكن الاستفادة من الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة؟**

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1-ما هي أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة؟

2-ما هي محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات؟

3- ما طبيعة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة على حوكمتها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ومن اجل دراسة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني فرضيات بهدف تحديد مجال بحثنا، وهي بمثابة إجابة مؤقتة عن التساؤلات المطروحة أعلاه وهي كالتالي:

1. تعتبر الأزمة المالية والانهيارات المؤسسية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة.
2. من محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات دوره في فرض الرقابة على المؤسسة.
3. الإفصاح المحاسبي المطبق في المؤسسة محل الدراسة يمكن أن يؤثر بالإيجاب على حوكمتها.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية عملنا هذا في إضافة جديدة ومساهمة بناءة في إثراء موضوع الحوكمة والإفصاح، الذي يعتبر من أهم الأسس المعتمدة في أداء الأعمال،وكذلك إبراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومساهمتها في زيادة الثقة في الإفصاح المحاسبي وفي جودة التقارير المالية، كما تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصرا يبين محددات جودة الإفصاح في تفعيل الحوكمة والشروط والمعلومات الواجب الإفصاح عنها لبناء الثقة مع المساهمين داخل المنشأة.

رابعا: أهداف الدراسة

من المنطقي أننا عند اختيارنا لهذا البحث كان من اجل أهداف مرسومة ومحددة مسبقا نذكر منها:

1. التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة.
2. الوقوف على دور الإفصاح وتأثره بالحوكمة.
3. التعرف على مدى العلاقة بن الإفصاح والحوكمة،ومدى التفاعل بينهما.

خامسا:أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر:

1. الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في البحث في موضوع الحوكمة والإفصاح.
2. يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة في العالم ككل
3. ارتباط الموضوع بالتطورات التي يشهدها العالم في مجال الحوكمة وظهور الأزمات المالية التي سببت أزمة ثقة ونقص في مبدأ الإفصاح.

سادسا:منهج الدراسة

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية،ويتم ذلك من خلال:

1. **الجانب النظري:** تطرقنا إلى عرض مفاهيم عن حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.
2. **الجانب التطبيقي:** يتضمن استبيان تم توزيعه على موظفي شركة نفطال بالمدية للاستفادة من خبرتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والدوريات تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل الموضوع:

دراسة حماش عومرية (2013-2014)، اثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات بصفة عامة، وبيان عمق فهم الحوكمة وتأثيرها من خلال العلاقة المتداخلة بين آليات الحوكمة وكل من الإفصاح والمعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

دراسة قاضي فاطمة الزهراء (2012-2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف الفكري للحوكمة والتطرق إلى كل ما يشمل موضوع الحوكمة من آليات ومبادئ والنظرة المحاسبية لها، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين الإفصاح المحاسبي و مبادئ الحوكمة، وكذلك انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية.

دراسة فاتح بالوضاح، محمد براق، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة آن سي آ رويبة في مجال حوكمة المؤسسات– :

وتشمل هذه الدراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر وأثرها على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والعلاقة بين الحوكمة و الإفصاح ومعرفة تطبيق المؤسسات الجزائرية لمبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وقدرته على إعطاء معلومات ذات جودة عالية مع مقارنتها مع الجوانب المحاسبية وآليات تطبيقها.

ثامنا: هيكل البحث

بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا في حدود الإشكالية المطروحة، تم تناول الدراسة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول:الإطار العام لحوكمة الشركات:

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نبرز، فيها أهم الأبعاد الفكرية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة، والتي شملت المفهوم والخصائص ودوافع الظهور، بالإضافة إلى النماذج وآليات التطبيق.

الفصل الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات:

حيث ينقسم ها الفصل إلى مبحثين الأول يتناول طبيعة الإفصاح من مفهوم وأسس أنواع ومستويات وأهمية، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه والجهات المستفيدة منه، أما المبحث الثاني فيتم التطرق فيه إلى دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة وشروط جودة الإفصاح.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

من خلاله حاولنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي،وذلك من خلال استبيان تم توزيعه في شركة نفطال بولاية المدية نبين فيه أهم ما توصلنا إليه.

تاسعا: صعوبات الدراسة

1. صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لعدم التحاق الموظفين بمناصبهم بسبب العطل و بسبب الجائحة التي تمر بها البلاد (وباء كورونا).
2. لم نجد التعاون والتجاوب الكافي من قبل أصحاب المؤسسة.
3. لمسنا من خلال بعض الأجوبة عدم الصدق والمصداقية، وعدم الإجابة بالتزام وبعض الاستهزاء من الموظفين،وهذا يؤثر بعض الشيء على نتائج اختبار الفرضيات.

الفصل الأول
الاطار العام لحوكمة الشركات

تمهيـــــــــــد

إذا تكلمنا عن مصطلح حوكمة الشركات فإننا حتما سنقول انه من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والجامعات والمعاهد العلمية خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين، سواء في الدول المتقدمة أو النامية مع الاختلاف في درجة الاهتمام، حيث أدت الأزمات المالية وما تبعها من انهيارات مؤسساتية لعديد من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، إضافة إلى فساد إداري و مالي فضلا عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية في مختلف المؤسسات، إلى النظر في إيجاد حلول لأفضل الممارسات والإجرآت في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على الشركات.

وللإلمام أكثر بالموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات بما فيها الأهداف والأهمية والمبادئ إضافة إلى الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.

المبحث الثالث: نماذج حوكمة الشركات وآليات تطبيقها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

لدراسة أي موضوع لابد من تحديد أهم المفاهيم المتعلقة به. لذا سندرس المفاهيم العامة من خلال مجريات هذا المبحث، حيث سيتم التطرق إلى التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها بالإضافة إلى مفهومها وأهم الخصائص المتعلقة بها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها

إن حوكمة الشركات مصطلح حديث النشأة، بدأ استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ليلقى قبولا ورواجا بعد سلسلة الانهيارات والفضائح المالية التي مست العالم، وسنحاول التعرف في هذا المطلب على التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها ومفهومها وكذا خصائصها.

الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

تعود الإضاءات الأولى لحوكمة الشركات كممارسات إلى طروحات آدم سميث Adam Smith في كتابه ثورة الأمم، والتي حذر فيها من المشاكل المحتملة للملكية الغائبة للمؤسسات إذا رأى أثناء عمله كمحامي للمؤسسات إهمالا وإحكاما للسيطرة على المؤسسات. (1)

وفي عقد التسعينات 1970-1980 أصبحت الحوكمة المؤسسية موضوعا رئيسا للنقاش، وامتد تداوله إلى مختلف دول العالم. فسلطت الأضواء على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري، حيث من جراء كل هذه الأسباب توجهت الأنظار نحو زيادة الاهتمام بالحوكمة فكان تطورها كالتالي: (2)

[1]- دنيا ولطاش "**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح والقوائم المالية**" رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2013،ص،08.

[2]- طالب علاء فرحان-إيمان شيخان المشهداني "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** "الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن 2011 ص 28.

–التنبيه لحتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة. وهو ما يسمى بالمعضلة الوكالة التي أطلقها من جنسون ومكينغ Jensen et Meckingبعام 1976 وطالبا بإيجاد آليات لمنح هذه المعضلة.[1]

–الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي امتدت من 1920 لغاية 1932. وردود الأفعال الفكرية لهما عمّق المطالبة بزيادة السيطرة على المؤسسات.

–المطالبة الصريحة لعالمي الاقتصاد بيرل ومينس Berl et Means عام 1932 بفصل الملكية عن الإدارة. يشترط إيجاد الوسائل التي تتضمن السيطرة على الفجوة التي تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة جراء الممارسات السلبية، وذلك من خلال كتابهم "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" حيث عرّفا فيه الحوكمة وأداء الشركة الحديثة والاستخدام الفعال للموارد.[2]

–اتخاذ قرار حتمية تنظيم السوق ودعمها بالاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والتي من شأنها حل المشكل أي توجيه سلوك المسيرين نحو تحقيق مصلحة المساهمين، وهذا كله في فترة السبعينات وفي هذه الفترة ظهر ما يدعم هذا التحليل في المجال المالي، والمتمثل في نظرية (HEIM FAMA) سنة 1970 أي نظرية الكفاءة المعلوماتية للأسواق المالية.[3]

–التأثير المباشر للأزمة المالية في دول شرق أسيا 1997 على تطور الحوكمة، وكذا إفلاس العديد من الشركات مثل (MAX WELL)و (BCCI) البريطانيتين. [4]

–مبادرة المملكة المتحدة أعمال لجنة التشاور المرؤوسة من طرف السيد Adrian Cadbury، والتي وضعت تقريرا رسميا (Cadbury) سنة 1992 حول أفضل الممارسات التي يجب أن يخضع لها مجلس

[1]– ألعابدي دلال **"حوكمة الشركات ودورها في تحقيق المعلومة المحاسبية"** أطروحة دكتورا،كلية العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016/2015 ص 24.

[2]–نعيمة عبدي **"أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات"** أطروحة دكتورا، كلية علوم التسيير،جامعة ورقلة، 2016/2015 ص 21.

[3]–سماري ابتسام **"أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على قيمة الخيارات على الأسهم"** أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف 1، 2019/2018، ص، 111.

[4]–جهاد خليل **"دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية"** ملتقى دولي لسوق رأس المال الفلسطيني أيلول 2007 ص 2

الإدارة والشركات المقيدة، وقد تم تطويره سنة 1998 ليسمى بتقرير (Hampl)، والذي أقر بضرورة مراقبة الحسابات وخلق لجان المراجعة. [1]

-في عام 1999 أصدرت (NASD) تقريرها المعروف باسم Blue Ribbon Report، والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن يقوم به لجان المراجعة بالشركات منها شركة (Enron)، بسبب عدم التزامها بمبادئ الحوكمة وكذلك شركة (WORLD COM) للاتصالات التي أعلنت إفلاسها سنة 2002 بسبب الحيل المحاسبية، ثم إصدار (Sarbones-Oxley act) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري.[2]

-ظهور العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر مثل Higges and Smit

عام 2003 والأزمة المالية لسنة 2008 المعروفة بأزمة القروض الدهينة،كان السبب الرئيسي ورائها عدم كفاية مبادئ الحوكمة السليمة للشركات. [3]

-كل هذه الأحداث وغيرها دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)، إلى تحليل ودراسة حوكمة الشركات سنة 1999، ثم إصدار تعديل لهذه المبادئ عام 2004 بناءا على اقتراح مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الذي يقضي بإدراج بنود تشريعية لحوكمة الشركات لكل من قوانين أسواق المال ولوائح الشركات. [4]

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

توجد عدة دوافع ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية، ساهمت خروج مفهوم حوكمة الشركات نذكر منها: [5]

---

[1]-سماري ابتسام، **نفس المرجع**،ص، 114.

[2]-**نفس المرجع**،ص، 145.

[3]- محمد مصطفى سليمان "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**" الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2009 ص 09.

[4]- سفير محمد-قاسي يوسف "**محاضرات حوكمة الشركات**" كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2017/2016 ص 09.

[5]-محسن احمد الخضري " **حوكمة الشركات**" الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2005ص-ص 13-14.

أ-انفجار الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997: التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت العمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة.

ب-تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية: مثل شركتي "World Com" و "Enron" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2011، حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة المؤسسات بشكل عام.

ج-ممارسات الشركات متعددة الجنسيات: ازدادت جراء الممارسات حدّة الدعوة إلى حوكمة الشركات، فهي تقوم بالاستحواذ والإدماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود آلاف من الشركات متعددة الجنسيات إلا أنه هناك شركة فقط تسيطر على مقدرات التجارة العالمية على مستوى العالم، من خلال ممارساتها الاحتكارية.

د-ضعف نوعية المعلومات: وهو ما يؤدي إلى ضعف الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة.([1])

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها

إذا تكلمنا عن مفهوم حوكمة الشركات فإننا نقول انه لا توجد ترجمة عربية متفق عليها للتعبير عن مصطلح "Corporate Gouvernance" ولكن من الترجمات التي انتشر استخدامها في هذا المجال: نظام الحوكمة، نظام إدارة الشركات ومراقبتها، ممارسة السلطة والقيادة، بالإضافة إلى الخصائص التي تدعم هذه التعاريف من خلال التطبيق السليم لها، وهذا ما نتطرق إليه في هذا المطلب.

[1]-محمد أحمد الخضري، **نفس المرجع**،ص،14.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لحوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد اتفق عليه الاقتصاديون والقانونيون والمحللين على المستوى العالمي، حيث تعددت تعريفات الحوكمة بتعدد الكتابات واختلاف وجهات النظر، فالانهيارات المالية كالفساد والإداري في الشركات العالمية مثل شركة "Enron" دفع بعض الكتاب والهيئات الدولية إلى البحث فيما يعرف بمفهوم الحوكمة.

أولا: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات

هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشادة، وتشير كتب أخرى إلى أنها مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية، تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية وفيما يلي أهم المفاهيم لحوكمة المؤسسات. [1]

- ✓ ***الحكمة***: ما تقضيه من التوجيه والإرشاد.
- ✓ ***الحكم***: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات ومن ثم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة.
- ✓ ***التحاكم***: طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين، كما تعني أيضا استقلالية السلطة الموافقة والإقرار ومنح شهادات الإبراء والبراءة، وإيجاد التصرفات والحكم على نتائج الأعمال، كما تعني أيضا سلطة التدخل للحد من الممارسات الخطيرة. [2]

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، وفيما يلي سنورد أبرز التعريفات المتعلقة بهذا المصطلح:

---

[1]-عدنان بن حيدر درويش **"حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"** اتحاد المصارف العربية، مصر، 2007 ص 43.

[2]-محمد احمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص، 54.

أ-من جهة نظر الكتاب والباحثين نجد:

عرفت على أنها: " مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين".[1]

كما عرفت على أنها: " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.[2]

كما عرفت" أنها مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المنشآت لتعظيم ربحية المنشأة وقيمتها، على المدى الزمني البعيد لصالح المساهمين.[3]

ويعرف مصطلح حوكمة الشركات على انه:" الإطار العام أو الأسلوب الذي يتم بمقتضاه الإدارة والتحكم في قرارات وتوجيهات الشركة، بما يعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المختلفة بالشركة، حيث يتم من خلاله توفير الإطار الجيد لعمل الشركة في مناخ يتمتع بالشفافية بما يساعد على تحديد وتنفيذ الأهداف الأساسية للشركة، وتحقيق أفضل مركز مالي واقتصادي للشركة ككل" وتعرف أيضا على أنها: "الهيكل المؤسسي والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم الأنشطة وصنع القرار".[4]

كما عرفت أيضا بأنها: " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقات بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المعنية بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى.[5]

ب-من وجهة نظر المنظمات العالمية واللجان تعددت التعاريف وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <<OECD>>الحوكمة على أنها: "مجموعة من العلاقات

---

[1]-إمام حامد آل خليفة "**صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة**" ملتقى متطلبات حوكمة الشركة وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو 2007 ص 97.

[2]- طارق عبد العال " **حوكمة الشركات"-المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف-** الإسكندرية، الدر الجامعية؛2005،ص،03.

[3]-عدنان بن درويش، **مرجع سابق**، ص،ص 11، 12.

[4]- احمد علي خضر " **حوكمة الشركات**" الإسكندرية، دار الفكر الجامعي 2013 ص 85.

[5]-محمد مصطفى سليمان، **مرجع سابق**، ص، 16.

بين إدارة الشركة، إداراتها، مساهميها، وذو المصلح الآخرين، وتقدم الشركة أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل الإنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء".[1]

كما عرفها مركز المشروعات الدولية الخاص <<CIPE>>" هي: الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة". [2]

كما عرفته من قبل مؤسسة التمويل الدولية <<IFC>> "هي النظام الذي بمقتضاه يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".[3]وعرفها البنك الدولي بأنها:" إرساء قواعد العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية". [4]

كما عرفتها اللجنة الإنجليزية 1992Cadbury بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب". [5]

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- ✓ مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة أي على أداء الشركات؛
- ✓ تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- ✓ التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛

---

[1]-نعيمة عبدي "**أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات**" أطروحة دكتورا، كلية علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016/2015 ص 35.

[2]-تريش حسينة "**دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية**" أطروحة دكتورا، كلية العلوم لتجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017/2016 ص 19.

[3]-عبد الله عبد الكريم " **الحوكمة والإدارة الرشيدة أداة إصلاح وأداة تطوير في المنظمة العربية**" بيروت، شركة المطبوعات والنشر والتوزيع 2010 ص 12.

[4]-عبد الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العيشاوي "**الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة**" مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2008 ص 32.

[5]-طارق عبد العال،**مرجع سابق**،ص،11.

ومن جملة التعريفات السابقة والتي هي عبارة عن محاولات صدرت من جهات تحاول شرح مفهوم الحوكمة، رغم أنها لا تبدو متفقة في ظاهرها إلا إن جلها تركز على أن حوكمة الشركات هي:

مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.[1]

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من الخصائص، والتي تشكل القواعد الأساسية للمدرسة الإدارية الرشيدة والمتمثلة في:[2]

أ-الانضباط: إتباع سلوك أخلاقي صحيح ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حوافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم والتقدير السليم لحقوق الملكية، بالإضافة الى استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.

ب-الإفصاح والشفافية: تتحقق بصورة واضحة من خلال تقديم وعرض حقيقي لكل ما يحدث وذلك من خلال، الإفصاح بدقة نشر التقرير السنوي في موعده، نشر للتقارير السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل على النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة توفير إمكانية وصول المستثمرين الى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات.

ج-الاستقلالية: وتتحقق من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ووجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين بمعنى إمكانية تقييم أعمال مجلس الإدارة.

د-المسائلة: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتحقق ذلك من خلال: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد اللذين

[1] -محمد مصطفى سليمان،**مرجع سابق**،ص،16.

[2] -طارق عبد العال حماد، **نفس المرجع**، ص، 03.

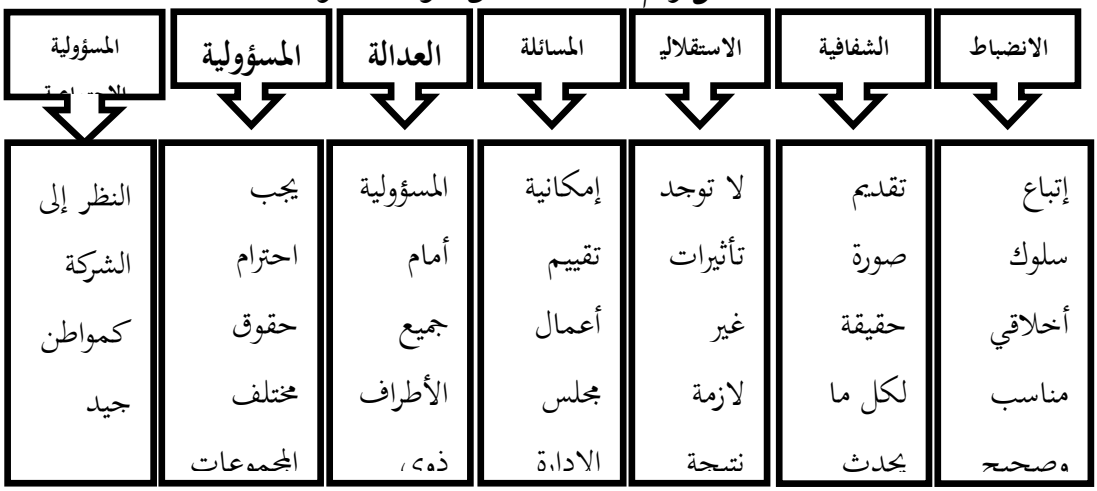
يتجاوزون حدود مسؤولياتهم، التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤولياتهم وسلطاتهم.

هـ-المسؤولية: وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الداخلي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة تقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة.

و-العدالة: تتحقق من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قِبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

ي-المسؤولية الاجتماعية: ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي، ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية، والشكل التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

-الشكل رقم 01: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال "حوكمة الشركات قطاع عام وخاص (المفاهيم-المبادئ-التجارب-تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية، مصر 2005 ص 03.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (الأهمية، الأهداف، المبادئ، الأطراف المعنية)

حظيت حوكمة الشركات باهتمام العديد في الآونة الأخيرة، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية نتيجة الفساد المالي والإداري، ويرجع هذا الفساد إلى التظليل المتعمد من قبل مراقبي الحسابات وتأثيرهم على صحة القوائم المالية، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى أسس حوكمة الشركات المتمثلة في أهداف وأهمية ومبادئ بالإضافة إلى الأطراف المعنية بتطبيقها.

المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

نلاحظ أن للحوكمة أهمية بالغة بالنسبة للأفراد والشركات كما أن لها هي الأخرى أهداف تسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم.[1]

وعلى هذا يمكن القول أن حوكمة المؤسسات تقدم مزايا لكل من المجتمع والمؤسسات والمستثمرين، فأهمية الحوكمة بالنسبة للمجتمع تتمثل فيما يلي: [2]

-تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة؛

-محاربة الفساد؛

-تشجيع التنافس، مع العمل على زيادة الإنتاجية والابتكار؛

-العمل بكفاءة وتقليل الفاقد؛

-التشجيع على القيام بعلاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

---

[1]-أشرف حنا ميخائيل **"تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة المؤسسات"** القاهرة 2005 ص 54.

[2]-احمد خضر، **نفس المرجع**، ص، 180.

أما من وجهة نظر المستثمرين فتكمن الأهمية في:[1]

-التأكيد على عدم استغلال الإدارة لأموالهم؛

-التأكد من سعي الإدارة لتعظيم الأرباح؛

-تساعد في حماية حقوق المستثمرين والمساواة بين المساهمين؛

-تساعد في الرقابة على الإدارة بشكل أفضل؛

-تخفيض آثار المخاطرة.

أما من وجهة نظر المؤسسة فان الأهمية تتلخص في: [2]

-تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة؛

-العمل على تحسين أداء المؤسسة، تحسين سمعتها وإستراتيجيتها؛

-تقليل تكلفة رأس المال؛

-تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛

-تساعد في رفع قيمة المؤسسة؛

-تجنب الفساد والانهيارات في المؤسسة؛

-المحافظة على الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح؛

مع انه بالإضافة لما سبق يمكننا أن نوضح أهمية الحوكمة من خلال النقاط الآتية: [3]

---

[1]-شذى عبد الحسين جبر "**قياس مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثره في الوصول إلى القيمة الحقيقة للأسهم**" دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين للعلوم، العدد 30 جامعة الرافدين، العراق 2012 ص-ص 36-37.

[2]-إبراهيم راشد "**حوكمة الشركات وانعكاساتها المالية للمصارف**" دراسة حالة لأحد المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 21 جامعة بغداد، العراق 2009 ص 07.

[3]-عدنان بن حيدر بن درويش " **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**" اتحاد المصارف العربية، مصر، 2007 ص-ص 22-23.

-تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري، واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره فبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.

-المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والغنى الفاحش والفساد المالي والإداري والأزمات والإفلاس.

-إن تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها، وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدراتها على جذب الاستثمارات والنمو.

ومنه نستنتج أن حوكمة الشركات تعتمد على القطاع العام والخاص لخلق نظام السوق التنافسية في مجتمع ديمقراطي تأكيدات مسؤوليات الإدارة وتعزيز مسائلتها أيضا وحماية أصول الشركة، وكذلك حماية حقوق يقوم على أساس القانون، كما تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي. [1]

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات:

هناك مجموعة من الأهداف لحوكمة الشركات التي تتضمن التناسق ما بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة ومن بين هذه الأهداف ما يلي: [2]

-الفصل بين الملكية والتسيير والرقابة والأداء؛

-تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛

-إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها؛

[1] -محمد مصطفى سليمان" **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**" الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 ص 15.

[2] -عدنان بن درويش، **نفس المرجع**، ص، 24.

-عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛

-تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والمقرضين، والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات؛

-تحقيق العدالة والشفافية وحماية حقوق المساهمين في الشركة، وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة؛ [1]

-العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛

-العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛

-تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛

-العمل على توفير الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة؛

-زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

في نهاية الأمر لابد من الإشارة إلى أن أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مسائلة ومحاسبة ومحاربة الفساد بكل أنواعه في الشركة وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. [2]

[1]-عبد الوهاب نصر علي " **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة الجزء الثالث"*دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات*** الدار الجامعية؛ الإسكندرية 2009 ص 177.

[2]- مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص، 16.

-الشكل رقم 02: أهداف حوكمة الشركات

الأهداف

كبح مخلفات الإدارة	تقليل المخاطر	حماية مصالح وحقوق المساهمين	تعميق دور الأسواق المالية	زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني
الشفافية	تحسين الأداء المالي	الحفاظ على السمعة الاقتصادية	الانفتاح على الأسواق المالية	الالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية

المصدر:طالب علاء الدين، إيمان المشهداني "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي" الطبعة الأولى، دار الصفاء الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعة من المبادئ، وذلك بعد تزايد الاهتمام بالحوكمة خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شاهدتها مختلف دول العالم، كما أنه يتم تطبيق الحوكمة وفقا لأطراف تؤثر وتتأثر بها وتحدد مدى نجاحها.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة وضع مبادئ لحوكمة المؤسسات ومن بين هذه المنظمات:

-معهد التكوين الدولي (IIF)-مجلس التقارير المالية (FRC)-لجنة بازل-منظمة التعاون الاقتصادي (OECD).

ورغم هذا التعدد إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والتي أعدت الأساس الذي يتم

الاستناد إليه في العديد من دول العالم لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي، ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة وتعطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- ✓ ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات؛
- ✓ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين؛
- ✓ حفظ حقوق جميع المساهمين؛
- ✓ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة؛
- ✓ الإفصاح والشفافية؛
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة.

وفيما يلي نجد:

أولا: ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات: [2]

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من، تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، حيث على الحوكمة رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق ويتوافق ذلك مع كفاءة القانون.

يجب أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

أن المتطلبات القانونية والرقابة التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب ان تتوافق مع قواعد القانون والشركات والالتزام بتطبيقه.

يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

---

[1]–محمد طارق يوسف " **حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007 ص 07.

[2]–إبراهيم سيد احمد " **حوكمة الشركات ومسؤولية مجلس الإدارة عبر الوطنية وغسيل الأموال**" الدار الجامعية، الإسكندرية 2010 ص 165.

ثانيا: حفظ حقوق المساهمين: [1]

وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة حيث تتضمن المبادئ التالية:

- ✓ الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛
- ✓ نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- ✓ الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة؛
- ✓ المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- ✓ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ المشاركة في أرباح الشركة؛
- ✓ حق المساهمين في المشاركة في إعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة،
- ✓ التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة؛
- ✓ الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال؛
- ✓ حق المساهمين في المشاركة في التصويت في اجتماعات الجمعية العامة؛
- ✓ الكفاءة والفعالية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات؛
- ✓ عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة المسائلة.

ثالثا: المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: [2]

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية على القرارات الأساسية وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإيجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم الاطلاع على كافة المعاملات من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

---

[1]-محمد طارق يوسف،**نفس المرجع**،ص،07.

[2]- إبراهيم سيد، **نفس المرجع**،ص، 166.

-كما يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة بما في ذلك الأقلية منهم؛

-يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي؛

-توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة

-حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع توفير وسائل تعويضية فعالة؛

-حق التصويت من جانب أمناء الحفظ أو المالك المسجل بالاتفاق مع المالك المستفيد؛

-يجب حظر الإنجاز أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء كانت بأساليب مباشرة أو غير مباشرة أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعا: دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

ويشمل احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين و العملاء.[1]

كما يشتمل هذا المبدأ على: [2]

-يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون؛

-ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون،

-عندما يحمي القانون أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

---

[1]-إبراهيم سيد أحمد،**نفس المرجع**،ص،165.

[2]-طارق عبد العال حماد **"حوكمة الشركات"-المبادئ-المفاهيم-التجارب-تطبيقات الحوكمة في المصارف-** الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2005،ص،43.

-يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

-بينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يجب أن يكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

خامسا: الإفصاح والشفافية: [1]

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

-يجب أن يشمل الإفصاح أهداف الشركة وعوامل المخاطرة والمنظورة والمسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح،

ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛

-يجب الاطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية؛

-ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم بالتكلفة المناسبة.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتبع إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. [2]

كما نجد في هذا المبدأ أيضا: [3]

---

[1]-**نفس المرجع**،ص،ص،43-44.

[2]-إبراهيم سيد احمد، **مرجع سابق**، صن 165.

[3]-مركز المشروعات الدولية الخاصة "**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**" القاهرة،2004، ص، 11.

-يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القاعد المطبقة كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

-حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛

-يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛

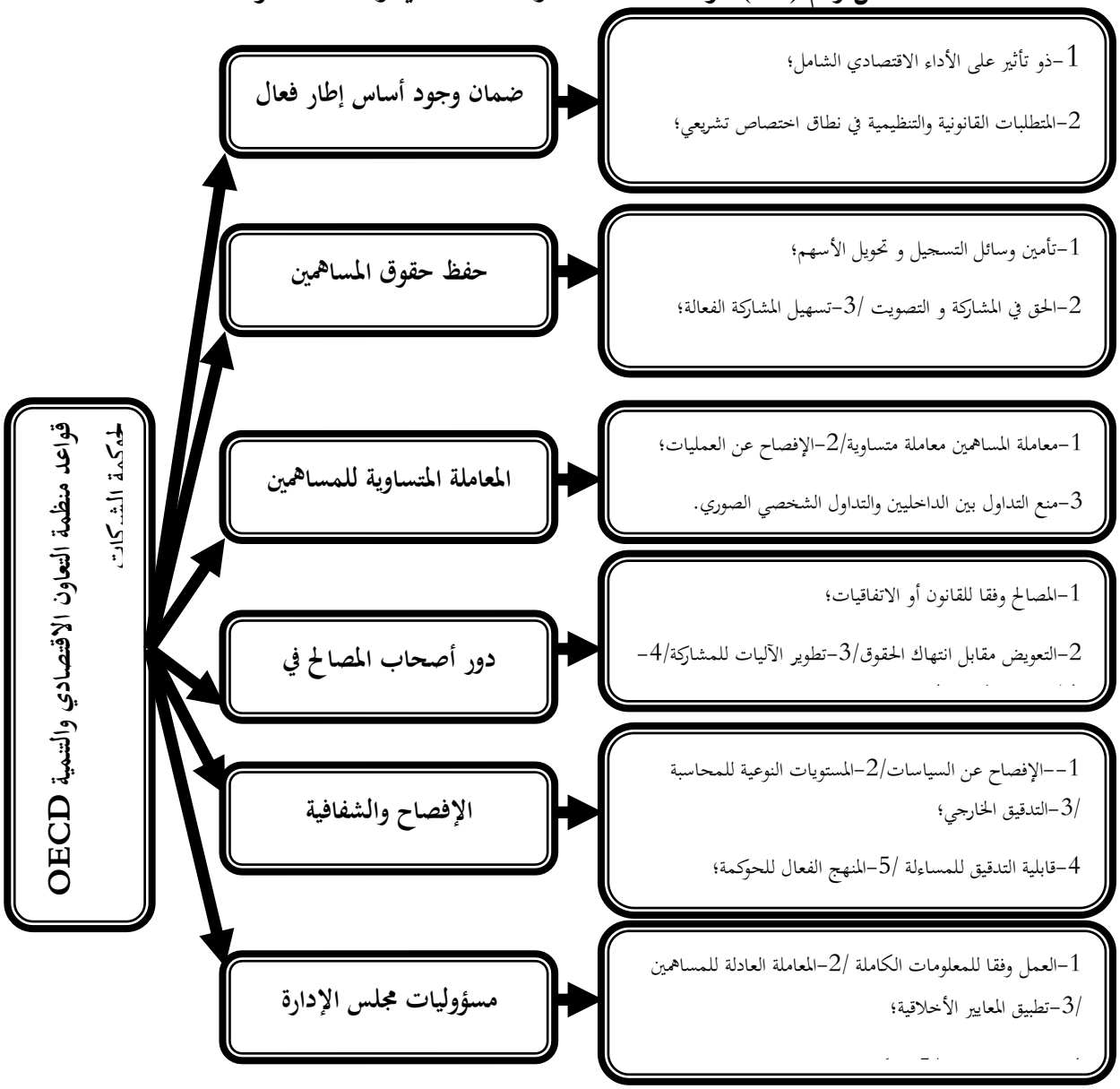
-يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

- ✓ مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط وان يضع أهداف الأداء وان يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
- ✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة ومن متطلبات ذلك، وجود مراجع مستقل وإيجاد نظام الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظام متابعة المخاطرة والرقابة المالية والالتزام بأحكام القوانين؛
- ✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

-يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وان يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل على الإدارة التنفيذية، كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.[1]

[1]-طارق عبد العال، **مرجع سابق** ص-ص 45-46.

-الشكل رقم (03):قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة



المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" مذكرة ماجيستر، جامعة غزة ص 19.

الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهذه الأطراف هي:

أ-أصحاب المصالح: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. [1]

وأصحاب المصالح هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل: الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ويتأثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، تهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم الخدمات، ودونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من بيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات انتمائية للشركة، فينبغي إن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة فالمعلومات المضللة للمولين قد تقطع خطط للتمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة. [2]

ب-مجلس الإدارة: مجلس الإدارة الذي توكل له سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على الأداء، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين. [3]

ج-المساهمون: وهم من يقومون بتقييم رأسمال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من

---

[1]-طارق عبد العال، **نفس المرجع**،ص 43.

[2]-محمد مصطفى سليمان " **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**" الطلعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 ص-ص 21-22.

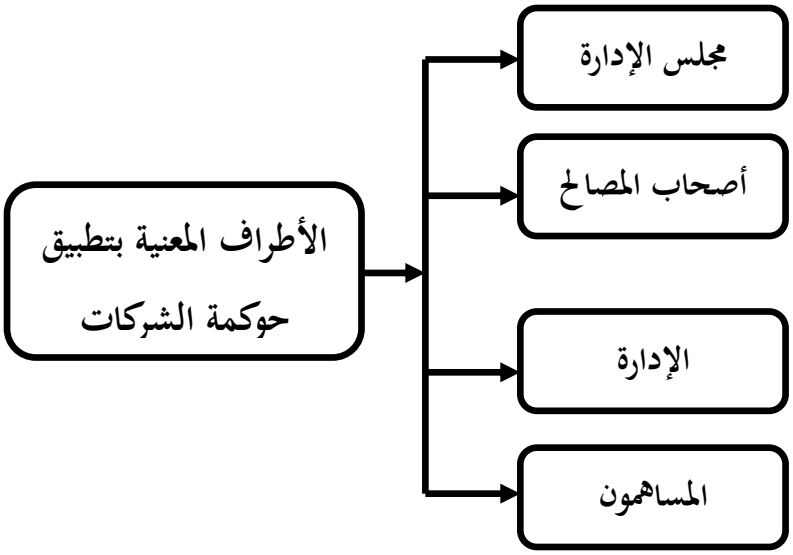
[3]-عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة الجزء الثالث " **دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**" الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 ص 20.

خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين. [1]

د-الإدارة: وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقومون بتنفيذ رغبات المساهمين. [2]

ويمكن تلخيص الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة كما يلي:

-الشكل رقم 04: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

[1]-ألعبادي دلال " **حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية المحاسبية**" أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص،ص 28،29.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **نفس المرجع**، ص، 22.

المبحث الثالث: نماذج حوكمة الشركات وآليات تطبيقها

يستند تطبيق حوكمة الشركات على مجموعة من النماذج الدولية، حيث ليس هناك نموذج واحد لتطبيق حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج في جميع دول العالم، كما أن الآليات هي الطرق والوسائل المستعملة لتطبيق مبادئ الحوكمة وهذا ما نتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: نماذج حوكمة الشركات

تختلف نماذج تطبيق حوكمة الشركات تبعا لاختلاف الاحتياجات حيث تبين هذه النماذج الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ولكن بطرق مختلفة، ويتحدد نوع النموذج المناسب لحوكمة الشركات لأية دولة تبعا لطبيعة عناصر بيئة الدولة التي يتم فيها التطبيق والتي تتمثل أهمها في: الإطار القانوني، الإطار التنظيمي، تعليمات أسواق المال، حقوق المساهمين، معايير التدقيق والمحاسبة المطبقة، آليات العمل الذاتية الموضوعية من قبل المؤسسات ومجلس الإدارة. [1]

ويعتبر هيكل الملكية أهم معيار يحدد ملامح نظام حوكمة الشركات المطبق، حيث أنه وفقا لهذا المعيار يوجد أهم نموذجين أساسيين للحوكمة على مستوى العالم وهما النموذج الداخلي (الهيكل المركز) والنموذج الخارجي (الهيكل المشتت)، وسوف نعرض بشيء من التفصيل لكل منهما فيما يلي: [2]

الفرع الأول: النموذج الداخلي لحوكمة الشركات

يسمى هذا النموذج كذلك هيكل الملكية المركزة أو النموذج المغلق أو النموذج الموجب لكبار الملاك، والقائم بشكل أساسي على تشتت الملكية للمؤسسات وسيطرة الإدارة وتحكمها في عملية اتخاذ القرارات.

أ-طبيعة النموذج الداخلي:

في هذا النموذج تكون الملكية أو السيطرة المركزة في عدد صغير من الأفراد أو العائلة، والمديرين التنفيذيين والشركات القابضة والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية، لان هذه الفئة من الأفراد أو المجموعات

[1]-تريش حسينة " **دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، 2017/2016 ص 47.

[2]-**نفس المرجع**،ص،48.

في الغالب تدير الشركة أو تسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، وتطلق عليها اسم (الداخليين) ويشار إلى هيكل الملكية المركزة على أنها أنظمة سيطرة الداخليين. [1]

يمارس (الداخليين) سيطرتهم على الشركات من خلال عدة طرق لكن الطريقة الأكثر شيوعا أنهم يمتلكون معظم أسهم الشركة، ومعظم حقوق التصويت (وفي كثير من الحالات يقوم أصحاب الأسهم ومعظم حقوق التصويت بإدارة الشركة من خلال التمثيل المباشر في مجلس الإدارة). [2]

وفي بعض الأحيان يمتلك الداخليين بعض الأسهم إلا أنهم يتمتعون بأغلبية التصويت (ويحدث ذلك عند وجود درجات متعددة من السهم تكون لبعض الأسهم حقوق أكثر من غيرها في التصويت)؛ وفي بعض الحالات توجد أسهم معينة ليس لها حق التصويت على الإطلاق، كما يحدث أيضا إذا كان هناك أصوات بالوكالة وأصوات بالوصاية، وإذا كان هناك قليل من المالكين لهم أسهم ذات حقوق تصويت كبيرة سيكون بمقدورهم السيطرة على الشركة بقوة ولو يكونوا قد قدموا غالبية رأسمالية. [3]

ب-خصائص النموذج الداخلي لحوكمة الشركات:

توجد مجموعة من الخصائص المحددة للنموذج الداخلي متمثلة فيما يلي: [4]

- ✓ مساهمة مركزة من خلال سيطرة المستثمر المؤسسي والبنوك والديون تكون متمركزة ومتجانسة؛
- ✓ أسواق رأس المال أقل نشاط حيث أن هناك قلة في عدد الشركات المسعرة؛
- ✓ تواجد قوي للبنوك في رأس مال الشركات ودوام واستمرار العلاقات المتواجدة بين المؤسسات والبنوك، بالإضافة إلى وجود تشتت ضعيف لرأس المال والعلاقات بين المستثمرين (المساهمين) والمؤسسة تكون في المدى الطويل تبحث عن الاستمرارية والديمومة، كما انه في هذا النوع من الأنظمة تصبح البنوك شريكا وتتحمل أخطارا كبيرة لأنها تقدم قروضا طويلة المدى وذات مبالغ

---

[1]- أمين السيد احمد لطفي " **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 ص-ص 146-147.

[2]-**نفس المرجع**،ص،147.

[3]-تريش حسينة،**نفس المرجع**،ص،49.

[4]-أمين السيد احمد لطفي، **نفس المرجع**،ص، 147.

كبيرة، لكن العكس في أنظمة المواجهة للأسواق فإن البنوك في هذا النظام تقوم فقط بتمويل فترات الاستغلال والاحتياجات القصيرة للمؤسسات؛

- ✓ كما أن في النظام الموجه بالبنوك يمكن هذه الأخيرة أن تصبح دائنة أو مساهمة سواء بصفة مباشرة عن طريق المشاركات بتحويل الديون إلى جزء من رأس المال أو بصفة غير مباشرة عن طريق التفويض أو التوكيل.

ج-تقييم النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات:

يمكن تقييم النموذج الداخلي للحوكمة من خلال تحليل نقاطه الإيجابية والسلبية كما يلي: [1]

1/النقاط الإيجابية للنموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات:

من مميزات هذا النموذج هو أن الشركات التي يتحكم فيها الداخليون، تتمتع بمزايا عديدة منها أن الداخليون لديهم السلطة والحافز لمراقبة الإدارة، بالإضافة إلى أن الداخليين يميلون إلى اتخاذ القرارات التي تعزز أداء المؤسسة في الأجل الطويل وذلك مقابل القرارات التي تهدف إلى تعظيم المكاسب في الأجل القصيرة على حساب المكاسب طويلة الأجل.

2/النقاط السلبية للنموذج الداخلي لحوكمة الشركات:

هناك العديد من الانتقادات التي واجهت هذا النموذج وتنبع هذه الانتقادات من الخاصية المميزة لهذا النموذج وهي ارتكاز الملكية في يد مجموعة صغيرة من المستثمرين وهذه الانتقادات تتمثل في:

- ✓ إن تركز الملكية بخفض نوع من التنوع في المخاطر التي يتعرض لها كبار الساهمين، والتي تعكس تأثيرها على الاقتصاد ككل لان الخطر غير الموزع يجبر كبار المساهمين على دخول مشروعات استثمارية يصاحبها اقل درجة من المخاطر، وذات عوائد غير مثالية مما يؤثر على كفاءة الأداء المالي والاقتصادي بالدولة؛

[1]-حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، ملتقى حول" **نماذج الدولة لحوكمة المؤسسات**" دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، جامعة المدية ص 844.

✓ أن تركز حقوق التصويت يزيد من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لاستغلال صغار المساهمين عن طريق العمل على تحقيق منافعهم الخاصة.

الفرع الثاني: النموذج الخارجي لحوكمة الشركات

يسمى كذلك النموذج المفتوح أو نظام هياكل الملكية المشتتة، يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا، كندا، جنوب إفريقيا.

أ-طبيعة النموذج الخارجي لحوكمة الشركات:

يقوم هذا النموذج على افتراض بأن الحوكمة تستخدم لحماية مصالح واهتمام حملة الأسهم، سواء كانوا أفرادا أو مستثمرا مؤسسيا، لذا يعتبر حملة الأسهم الفئة الوحيدة التي تسعى المؤسسة لتحقيق مصالحهم ورغباتهم والفئة الوحيدة التي لديها القدرة على التأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي الوكيل لأصحاب المال (حملة الأسهم) ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح المؤسسات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين. [1]

ب-خصائص النموذج الخارجي للحوكمة:

يتميز هذا النموذج بوجود عدد من المالكين الذي يمتلك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة، ولا يوجد لدى صغار المساهمين ما يحفزهم على مراقبة أنشطة الشركة عن قرب، ويميلون إلى عدم الاشتراك في قرارات أو سياسات الإدارة، ومن ثمة يسمون الخارجيين. [2]

-يعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على مجلس الإدارة وخاصة الأعضاء المستقلين لإتمام عملية الرقابة على الإدارة التنفيذية وتقديم الأداء الإداري بموضوعية.

---

[1]-عمر علي عبد الصمد " **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**" أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص، 78.

[2]-**نفس المرجع**،ص،79.

-يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم مثل ربط المكافآت بالأداء، معايير محاسبة تمتاز بالشفافية، ومعايير تشكيل الإدارة بشكل كفء.

-يقوم بإدارة المؤسسات في هذا النموذج مجلس الإدارة واحد وهو المسئول عن اتخاذ القرارات التنفيذية والقيام بدور رقابي على الإدارة التنفيذية، ويتكون هذا المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وان كان الاتجاه السائد في هذا النموذج هو زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين لزيادة الرقابة على إدارة المؤسسة وأحكامها، كما يمتاز هذا النموذج بمنع شغل فرد واحد لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير العام).

-يعتبر السوق كأحد آليات الرقابة على المؤسسات وآلية نشطة ذات تأثير في النموذج، في سوق رأس المال تمتاز بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود قوانين مثل (Anglo-Saxon) الانجلوسكسوني والتشريعات التي تسهل من ذلك، ويعتمد الملاك في هذا النموذج على إلية ربط المكافآت والتعويضات بأداء المديرين للعمل على تحقيق مصالح ورغبات حملة الأسهم. [1]

ج-تقييم النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات:

يمكن تقييم النموذج الخارجيللحوكمة من خلال تحليل نقاطه الإيجابية والسلبية كما يلي: [2]

1/النقاط الإيجابية للنموذج الخارجي لحوكمة الشركات:

يتميز هذا النموذج بأن الشركات في نظام الخارجيين تعتمد على الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، لمراقبة السلوك الإداري للأعضاء التنفيذيين ويميل أعضاء المجلس إلى الإفصاح بشكل واضح، وبدرجة متساوية عن المعلومات وتقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي وحماية مصالح وحقوق المساهمين بقوة ونتيجة لهذا يعتبر نظام الخارجيين أكثر قابلية للمحاسبة واقل فسادا.

---

[1]-**نفس المرجع** ص 79.

[2]-تريش حسينة، **مرجع سبق ذكره**، ص، 53.

2/النقاط السلبية للنموذج الخارجي لحوكمة الشركات:

أهم نقاط ضعفه تتمثل في تشتت هياكل الملكية وغياب كبار الملاك، حيث يميل المستثمرون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير وليس الأجل الطويل، ويؤدي ذلك إلى الخلافات بين مجلس الإدارة وأصحاب المؤسسات بالإضافة إلى توتر التغيرات في هيكل الملكية.

يميل الملاك المتشتتون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير، وليس الأجل الطويل ويؤدي ذلك إلى الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الشركات بالإضافة إلى تواتر التغيرات في هيكل الملكية نظرا لأن المساهمين قد لا يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح أكثر ارتفاعا في مكان أخر وكلا الأمرين يؤدي إلى إضعاف استقرار الشركة. [1]

-ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول التالي:

-الجدول رقم (01): العناصر الأساسية للتفريق بين نماذج الحوكمة.

النموذج / معيار التميز	النموذج الخارجي	النموذج الداخلي
هدف الشركة	تحقق أكبر عائد من الأرباح بالشكل الذي يساعد على تعظيم ثروة الملاك.	تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح مثل الموظفين، المقرضين، وحملة الأسهم.
الفئة ذات التأثير على إدارة الشركة	حملة الأسهم.	حملة الأسهم أصحاب المصالح (موظفين، البنوك، ...الخ).
مجلس إدارة الشركة	يعتمد هذا النموذج على مجلس إدارة واحد لإدارة الشركة.	يعتمد هذا النموذج على مجلسين للإدارة 1-المجلس الإشرافي: ويتكون من ممثلين لحملة الأسهم والموظفين. 2-مجلس الإدارة: مسئول عن الرقابة على الإدارة التنفيذية.
	آلية نشطة حيث تمتاز أسواق رأس المال بالكفاءة، بالإضافة إلى وجود قوانين	آلية غير نشطة حيث هناك العديد من القوانين التي تحد من عمليات السيطرة، وإن

[1]-محمد مصطفى سليمان" **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**" الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 ص 29.

وجود السوق الكفء للرقابة على الشركات	وتشريعات تسهل من استخدام هذه الآلية.	كان هناك بعض الكتاب الذين أشاروا إلى حدوث تطورات عديدة في هذا البرنامج، حيث أصبحت عمليات السيطرة مسموح بها.
وجود تركز في الملكية	يختص هذا البرنامج بوجود تشتت في ملكية شركات الأعمال. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة يمنع القانون تجاوز نسبة ملكية المستثمر الفرد عن حد معين.	يتميز هذا النموذج بوجود نسبة تركز كبيرة للملكية حيث تصل نسبة تركز الملكية في يد أكبر خمس مساهمين إلى 80%، يأتي على رأسهم كل من البنوك، والمستثمر المؤسسي وقد يحدث إن يكون مستثمر فرد يملك أكثر من 50% من أسهم الشركة.
مكافأة الإدارة التنفيذية	ترتبط مكافأة الإدارة العليا بشكل أساسي بالأداء ومقدار النجاح المحقق.	لا يعتمد هذا النموذج على ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء.

المصدر: عمر علي عبد الصمد "نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية" جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير 2013/2012 ص 80.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات

وفقا للبنك العالمي (World Bank) نجد داخل نظام الحوكمة قوى داخلية وخارجية تواجه الأخرى، وتؤثر على سلوك أنشطة الشركات وفي حين تحدد القوى الداخلية العلاقات بين الأطراف الأساسية، وتستعمل القوى الخارجية لحل سلوك الداخليين في الشركة من خلال تفاعلهما بصورة مكملة حيث تعتمد القوى الداخلية بصورة حاسمة على نطاق القوى الخارجية، ويمكن تطبيق هذه القوى أو الآليات إلى آليات حوكمة داخلية وآليات حوكمة خارجية.

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات

تتمثل هذه الآليات في القوى التي تقع داخل الشركة والتي تؤثر على بصورة كبيرة على ممارسات الحوكمة داخل الشركة، ومن بين هذه الآليات: المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، والتدقيق الداخلي.

1/المساهمون الكبار: الساهم الكبير هو نشيط، راغب، قادر على مراقبة الإدارة العليا، ويمتلك حصة كبيرة من رأسمال الشركة ويؤدي دور المراقب الرئيسي لعمل الإدارة العليا وعادةً ما يكون المساهمون الكبار الأساسين ضمن الأصناف التالية: الشركات القابضة، المؤسسات المالية، الشركات الصناعية والتجارية،

المستثمرون الأفراد، العائلات أو المديرين، ويؤدي المساهمون الكبار دور محددا لدرجة ملكية الشركة كما يؤثرون على نوعية حوكمة الشركات. [1]

2/مجلس الإدارة: عبارة عن هيكل من الأشخاص يقومون بتوجيه إدارة الشركة والإشراف عليها وينتخب أعضاء من طرف المساهمين وتنسب إليه ثلاث وظائف: [2]

- ✓ دور الرقابة من خلال مراقبة تضارب المصالح والإشراف على صيرورة وإعداد التقارير المالية،
- ✓ التمثيل حسن السمعة وتقديم صورة حسنة للشركة؛
- ✓ المساهمة في إعداد إستراتيجية الشركة.

ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان للقيام بعملية الإشراف من بينها: [3]

- ✓ لجنة التدقيق: تساهم في دعم إشراف المجلس على الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر إفصاح المالي؛
- ✓ لجنة التعيين: وتهتم بدعم وظيفة إشراف المجلس فيما يتعلق بتحديد والتوصية بالمرشحين لتعيين في ملس الإدارة، كما تهتم أيضا بقضايا الحوكمة داخل الشركة، بالاتصالات مع المساهمين؛
- ✓ لجنة المكافآت: وتساعد هذه اللجنة على وظيفة الإشراف على القضايا المتعلقة بالتصميم، مراجعة وتنفيذ برامج التقييم ومكافأة المديرين التنفيذيين؛
- ✓ لجنة خاصة: تساعد المجلس في الإشراف على القضايا الإستراتيجية.

2/التدقيق الداخلي: يؤدي التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل وتسهم أجهزة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكيد على كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة وإضفاء الثقة على التقارير المالية. [4]

---

[1]-خالد خلف الله، مصطفى نابتي " **دور حوكمة الشركات في تخفيض تكلفة رأس المال في المؤسسة** "أطروحة دكتورا،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014 ص 68.

[2]-**نفس المرجع**،ص،68.

[3]-عمر عيسى فلاح المناصر " **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركات المساهمة العامة الأردنية**" أطروحة دكتورا،كلية العلوم التجارية،جامعة الأردن، 2014/2013 ص-ص 32-33.

[4] -disponible sue le site d'entèrent: https://almohasben.comh 04/02/2020 à 15:03.

3/لجنة التدقيق: تعرف لجنة التدقيق على أنها: لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية. ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية ، وكذلك التأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة ، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي ، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المدقق الخارجي ،والدور الأساسي للجان التدقيق هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على الناحية المهنية والنزاهة لتدقيق الحسابات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ومسائل الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات التقارير المالية والترتيبات العامة لحوكمة الشركات، وعلى لجان التدقيق أن تطلب التحقيق في أية مسائل تؤثر على دورها الأساسي والواجبات الإضافية التي يتم إسنادها إليها من قبل مجلس الإدارة، وقد استقر رأي معظم الكتاب على أن المهام الرئيسية للجنة التدقيق تكمن في أربعة أوجه أساسية وكما يأتي : إعداد التقارير المالية وفحصها حيث أن وظيفة اللجنة ليست القيام بإعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعدادها وإنما هي وظيفة إشرافية رقابية ، دعم وظيفة التدقيق الخارجي ،دعم وظيفة التدقيق الداخلي ،دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بالإضافة إلى إدارة المخاطر في المنظمة ودعم حوكمة الشركات.[1]

الفرع الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة

تمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات القوى التي تقع خارج الشركة، خصوصا في بيئة تتميز بقوة التشريعات، في هذا المجال من بين تلك الآليات نجد: [2]

1/التدقيق الخارجي: يؤدي المدققون الخارجيون دوراً أساسياً في حوكمة الشركات، وذلك من خلال شهادتهم على صحة القوائم والتقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة والمصداقية عليها. وتؤكد اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للهيئات المشرفة على تداول الأوراق المالية (IOSCO) أن الفهم العام لمصداقية التقارير المالية يتأثر إلى حد كبير بفاعلية المدققين الخارجيين في تدقيق القوائم المالية وإعداد التقارير عن ذلك. وتعد استقلالية المدقق الخارجي مسألة أساسية لثقة المساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية والتعويل عليها في اتخاذ القرارات التي تخص الشركات.

[1] - disponible sue le site d'entèrent: https://almohasben.comh 04/02/2020 à 15:03.

[2]-نفس المرجع .

2/الأسواق: نميز هنا بين نوعين من الأسواق: سوق رأس المال وسوق السلع والخدمات.[1]

✓ ***سوق رأس المال:***

يتدخل سوق رأس المال من أجل التحكم في الشركة في حالة عدم فعالية الآليات الداخلية، ومن بين هذه الآليات سوق رأس المال وهي العمليات التي تتم على مستواه مثل: عمليات الشراء، الاندماج والاستحواذ وقد يكون لهذا السوق دورا مباشرا على الشركة، فقد يؤدي إلى زيادة كفاءة الشركة والشركات المحمية من عمليات شراء السوق التي لها أسعار أسهم أقل.

✓ ***سوق السلع والخدمات:***

تعد منافسة سوق السلع والخدمات أحد الآليات الخارجية المهمة لحوكمة الشركات، حيث إذا لم تقوم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح أو لكونها غير مؤهلة، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن فإن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وهذا يتطلب وجود سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، حيث انه إذا وقعت الشركة في الإفلاس سوف يكون لها تأثير سيء على مستقبل الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة.

[1]-خليل أبو سليم **"قياس أثار الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية"** مجلة جامعة **جازان**، المجلد 3، العدد 1، المملكة العربية السعودية ص-ص 08-09.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المتمثل في الإطار العام لحوكمة الشركات حاولنا الإلمام بموضوع الحوكمة، حيث تطرقنا إلى دراستها كمصطلح جديد تم البدء في استخدامه مع بداية التسعينات، لاقى اهتمام عالمي كبير الذي جاء نتيجة الرغبة في التقليل من المخاطر وتفادي حدوث انهيارات وفضائح مالية تعصف بالاقتصاد ككل، إذ يضفي هذا المفهوم الثقة والدقة والشفافية على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وكذا ضمان تدقيق الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة.

ومن هنا بدأت الدول تدرك إن مستقبل اقتصادياتها ومصدر ثروتها يرتبط ارتباطا وثيقا بالإجراءات السليمة لحوكمة الشركات، ومن أجل ذلك فقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 المبادئ الغير الإلزامية للحوكمة والتي تم تعديلها سنة 2004 كدليل عملي تتبعه المؤسسات في تطبيقها السليم لقواعد الحوكمة، وبالتالي من خلال مبادئها وآلياتها ساهمت في توفير أرضية يمكن الاستعانة بها وتكييفها بالشكل الذي يساهم في إحكام عملية الرقابة في المؤسسة، والتي تعتبر الأساس لحماية حقوق أصحاب المصالح وذلك بالأخذ بعين الاعتبار نماذج الحوكمة التي تطبقها كل دولة على حدا، بالإضافة إلى الأطراف المعنية بتطبيقها للاستعمال الجيد لنظام الحوكمة ككل.

الفصل الثاني

طبيعة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات

تمهيـــــــــد

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح، خاصة ما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر مشكلة مستوى الإفصاح في مجرد درجة تفصيل البيانات المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه البيانات، وإنما تعدى هذا النطاق إذ يجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه البيانات، في حين أن آخرون يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في البيانات المالية المنشورة ومجرد كمية هذه المعلومات المعروضة فيها، ومن ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك البيانات فهي مسألة أخرى تتعدى وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة وعلاقتها بالحوكمة .

المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يمثله من استقرار وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركة، ويتمحور هذا المفهوم في نهاية الأمر حول عرض رئيسي وهو توفير المعلومات الملائمة للفئات المعنية بهذه البيانات في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته

إن التعريف والأهمية ضرورة حتمية لدراسة أي موضوع، إذ يستخدم التعريف بقصد تمييز الظاهرة موضوع محل الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود وكذلك تقييد تلك التعاريف في تحديد الاتجاهات الرئيسية للموضوع و تدعمه أكثر أهمية الموضوع من خلال بيان نقاطها الإيجابية ككل.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

حيث سنتطرق إلى التعريف العام للإفصاح ثم إلى المفهوم الدقيق له.

أولا: المفهوم العام للإفصاح:

الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة، وبالأخص العملية منها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث أن الإفصاح لغة هو: البيان والوضوح وما تبين من الشيء من دلالة و غيرها، و يقال اتضح الشيء أي بان و بذا يكون الإفصاح هو: البيان. [1]

والإفصاح مأخوذ من الفصاحة وكلام فصيح أي سليم وواضح يدرك السمع حسنه والعقل رقته، ويقال أفصح عن الشيء أي كشف عنه. [2]

[1]-إبراهيم جابر السيد "**الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**" الطبعة الأولى، دار غيداد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 ص 17.

[2]-حاتم هاشم سر الختم محمد " **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**" رسالة ماجيستر،كلية الدراسات العليا،جامعة النيلين 2019/2018 ص 56.

بالإضافة إلى أن الإفصاح هو الإعلان عن الشيء أو نشره أي أن عملية الإفصاح تشمل عدم التستر عن الشيء ووضعه تحت الضوء لكشفه، كما انه صيغة كلام تجعل الشيء واضحا. [1]

ثانيا: المفهوم الدقيق للإفصاح:

بعد أن تعرفنا على المعنى العام الذي يعنيه الإفصاح، وتأسيسا على ذلك يمكن القول:

-بأن الإفصاح يمثل عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية، شريطة أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح (غير مبهمة) وغير معقدة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية وعلى أن تقدم للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية منها. [2]

-ويعرف الإفصاح بأنه: "عرض وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاطات وفعالية الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة منها بصورة كاملة وملائمة وفي الوقت المناسب لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة الاستثمارية منها". [3]

-كما يعرف أيضا: " الطريقة التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية، وما يرفق بها من بيانات وأن ما يتطلبه المعيار يعتبر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها وتساعد على جعل القوائم المالية واضحة، وتوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات إضافية تساعدهم على فهم القوائم المالية ويمكنهم على ضوء ذلك اتخاذ القرارات المالية المناسبة". [4]

-وفي نفس السياق يعرف الإفصاح بأنه:" المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل

---

[1]-إبراهيم سيد جابر، **نفس المرجع**، ص 18.

[2]-**نفس المرجع**،ص، 18.

[3]-إسماعيل محمد عبد الرحمان " **الإفصاح المالي وأهميته وأثره في أعمال التجارية العربية**" الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص 29.

[4]- علم الدين أبكر محمد "**دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمسائلة في المصارف التجارية السودانية**" مذكرة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،2004، ص، 74.

الإفصاح أيّة معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح بها الإدارة و تتضمنها التقارير المالية". [1]

-وكذلك يعرف على أنه:" حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها والتي تبني بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية". [2]

-والإفصاح هو: " المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة"، ويمكن تعرفه أيضا:" هو تزويد مستخدمي التقارير المالية بصورة واضحة عن أنشطة المنشأة بشمول تلك التقارير عن الأنشطة الاقتصادية، وكذلك معلومات عن الأنشطة الاجتماعية". [3]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح على أنه:* **عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة، لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر وسجلات الشركة***. [4]

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي:

تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كالأتي: [5]

-يؤدي على تحسين صورة الشركة وخلق انطباع جيد عن نشاطها وزيادة قيمتها لدى الجمهور؛

-يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتي تضمن درجة عالية من المخاطر عند المفاضلة بين أنواع الاستثمار الممكنة؛

---

[1]-محمود سعيد دلول" **دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية**" مذكرة ماجيستر، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، 2010، صن 16.

[2]-إسماعيل محمد عبد الرحمان، **نفس المرجع**، ص، 22.

[3]-احمد سيد احمد عبيد" **استخدام قاعدة الإفصاح والشفافية كأحد قواعد حوكمة الشركات في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة**" مجلة النيلين، المجلد 10، العدد 37، 2017، ص 235.

[4]-محمد المبروكي أبو زيد "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**" ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 578.

[5]-كريم جابر محمد مهران" **أثر إفصاح الشركات عن مدى التزاماتها بالممارسات القياسية لحوكمة الشركات على متخذي قرار الاستثمار**" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ، يوليو ، 2015، ص 345.

-يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين.

وقد أبرزت دراسة أخرى أهمية الإفصاح كالتالي: [1]

-الحد من الآثار السالبة الناتجة عن استخدام صيغ وأساليب ما يعرف بالهندسة المالية في تقييم مستوى المخاطرة والعائد المتوقع، وقياس التدفقات النقدية؛

-سد كل الثغرات التي تسمح باختراق البورصات على نحو يضر باستقرارها و بحمايتها من الممارسات غير القانونية؛

- تحقيق أفضل تخصيص للموارد المتاحة، والمحافظة على تكلفة رأس المال في ظل التغيرات الهيكلية في طبيعة المتعاملين في الأسواق المالية واستراتيجياتهم؛

-تزايد أهمية الإفصاح في الآونة الأخيرة على خلفية الممارسات الإدارية الانتهازية والمتمثلة في استغلال مساحة الحرية للإدارة لاختبار من بين السياسات المحاسبية البديلة، وما يترتب على ذلك عن آثار سلبية ممثلة في ظهور حالات فشل الأعمال وانهيار العديد من الشركات العملاقة، حتى بات الإفصاح يمثل درجة من الأهمية حيث أصبح المعيار الرئيسي لترتيب الشركات من قبل المؤسسات المالية الكبرى.

المطلب الثاني: أشكال الإفصاح المحاسبي وأساليبه

بما أننا تحدثنا في المطلب السابق عن الإفصاح وأهميته فلا بد من التطرق في هذا المطلب إلى معرفة أشكال الإفصاح بالإضافة إلى أساليب استخدامه.

الفرع الأول: أشكال الإفصاح المحاسبي:

تعددت أشكال الإفصاح بتعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف بيئة الأعمال التجارية ونذكر منه ما يلي:

[1]-احمد سيد احمد عبيد، **نفس المرجع**،ص، 236.

أ-الإفصاح الشامل:

يعني شمولية البيانات المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد على إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، وفضلا عن البيانات المالية الأساسية يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات كمية وأخرى وصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية: [1]

- ✓ الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية، وتعد جزءا مكملا للبيانات المالية وتشمل الملاحظات الهامشية والبيانات الإضافية والكشوف الملحقة؛
- ✓ تقرير الإدارة ويشمل غالبا خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل؛
- ✓ تقرير المدقق الخارجي (مراقب الحسابات)؛
- ✓ إن الإفصاح الشامل ليس معناه عرض التفاصيل من دون تمييز بسبب تزايد أعباء التطبيق، إذ أن إنتاج المعلومات لا يتم من دون تحمل كلفة، كذلك كثرة التفاصيل غير المهمة تجعل البيانات المالية مطولة وهذا سوف يعيد مستخدم البيانات المالية عن إدراك جوهر الأمور المهمة لذلك تطلب إجراء توازن بين مستوى الإفصاح المقبول لدى الشركات وبين المستوى المقبول الذي ترغب فيه مختلف الأطراف.

ب-الإفصاح الكامل:

يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة تشمل المعلومات الضرورية الصادقة فإذا ترتب على ذلك حذف أو استبعاد بعض المعلومات، حيث تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على ملاحظات والمذكرات الإيضاحية التي تعتبر جزءا أساسيا من القوائم المالية، وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في المذكرات التوضيحية مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية، ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تلك القوائم. [2]

---

[1]-الشيرازي عباس مهدي" **نظرية المحاسبة**" الطبعة الأولى، السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 322.

[2]-احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة " **مبادئ المحاسبة المالية المفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 80.

ج-الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج البيانات المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. [1]

د-الإفصاح التفصيلي:

يعتمد الإفصاح التفصيلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل في أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يقترضون مستثمر أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة، ومع ذلك فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة مازال محلل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموما. [2]

هـ-الإفصاح التقليدي (الوقائي):

يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية ويتطلب الإفصاح الوقائي الإفصاح عن النقاط التالية: [3]

- ✓ التغيير في السياسة المحاسبية؛
- ✓ التغيير في التقديرات المحاسبية؛
- ✓ تصحصح الأخطاء في البيانات المالية؛
- ✓ التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية؛
- ✓ الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة؛
- ✓ الإفصاح عن الارتباطات المالية؛

---

[1]-لطيف زيود، حسام قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية" **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سوريا، العدد الأول، 2007، ص 179.

[2]- رضوان حلوة حنان «**النموذج المحاسبي المعاصر دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**" الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص-ص 471-472

[3]-رضوان حلوة حنان "**تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**" الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013، ص 446.

✓ الإفصاح عن الأحداث اللاحقة.

و-الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، من خلال الفصل بين العناصر العادية والعناصر الغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله. [1]

ن-الإفصاح الكافي:

يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره وتوفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد، ويعني الإفصاح الكافي أن تكون التقارير المحابية والمالية تفصح كما ينبغي من المعلومات حتى لا تكون تلك التقارير مضللة، وهذا الإفصاح واسع جدا ولكنه يفيد في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة والضرورية للقارئ العادي للقوائم المالية. [2]

ي-الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. [3]

---

[1]-رولا كاسر لايقة " **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**" مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007،ص،111.

[2]-أحمد طرطار، شوقي حباري " **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**" الملتقى الوطني ***معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق*** أيام 25-26 مايو، جامعة سوق أهراس، 2010، ص، 05.

[3]-رضوان حلوة حنان،مرجع سابق، ص 446.

الفرع الثاني: أساليب الإفصاح

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام:

أ-الإفصاح من خلال القوائم المالية:

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات. (1)

ب-استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:

مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها، وألاَ أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك. (2)

ج-الملاحظات الهامشية:

إن الملاحظات الهامشية عبارة عن المعلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية، إلا أنه ليس بالإمكان إظهارها في صلب هذه القوائم، وقد يشهد عالم اليوم ميلا قويا نحو استعمال هذه الملاحظات الهامشية

---

[1]-قاضي فاطمة الزهراء "**اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، " جامعة آكلي محند والحاج، البويرة، 2013/2012، ص 57.

[2] -Disponible sur le: http/www.almohasben.com 26/02/2020 à 14 :46.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى زيادة مطالبة مستخدمي القوائم المالية إدارة المنشآت بضرورة التوسع في الإفصاح، و تتضمن المعلومات الهامشية الآتي: [1]

- ✓ المعلومات المحاسبية الضرورية لتفسير القوائم المالية؛
- ✓ المعلومات المالية التي لا تشملها القوائم المالية
- ✓ المعلومات الخارجية التي تكون أساسية لمحاولات المطلع على القوائم المالية لاستخدامها، وتشمل الملاحظات الهامشية لشرح السياسات المحاسبية، والتغيرات في هذه السياسات وشرح لأية رهون للأصول الثابتة وشرح لأحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية وغيرها.

د-التقارير والجداول الملحقة:

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل ويستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك. [2]

هـ-الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية:

ويتم الإفصاح بموجب هذه الطريقة من خلال إضافة خانة أو إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية، وأن هذا الأسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات والاستفادة من ذلك في تقييم أداء المنشأة وفي اتخاذ القرارات، فضلا عما سبق فانه يمكن للوحدة استخدام الرسوم البيانية والجداول الإحصائية لبيان دور الوحدة في الاقتصاد ومكانتها بين الوحدات المنافسة، كما يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية الاستفادة من الملاحظات الواردة في تقرير مدقق الحسابات وما قد يتضمن من تحفظات. [3]

و-تقرير المراجع:

---

[1]-غازي عبد العزيز سليمان البياتي " **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**" ورقة بحثية متاحة على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=43411 ص 08.

[2] - Disponible sue le: http/www.almohasben.com 02/03/2020 à 11 :30.

[3]-غازي عبد العزيز سليمان أبياتي، **نفس المرجع** ،صن 09.

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة الشركة، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة في حيث يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للشركة وعن الخطط المستهدفة. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح والجهات المستفيدة منه

لابد من وجود عوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي وترتبط هذه العوامل بعدة جهات لها علاقة بمحل الإفصاح مثل الشركة وإلى غير ذلك، بالإضافة إلى وجود جهات مستفيدة من الإفصاح ومن المعلومات المقدمة والموضحة في التقارير المالية وغير.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك عدد من العوامل تؤثر على الإفصاح بالقوائم المالية، أمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية لها علاقة بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية، وأخرى تختص بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل لها علاقة بالشركة ذاتها يمكن إجمالها على النحو التالي: [2]

أ-العوامل التي لها علاقة بالبيئة:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية، وأثرها على الشركة بغرض المقارنة بين الشركات وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

ب-العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد المعلومات

[1]-محمد المبروكي أبو زيد " **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**" ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 584.

[2]--محمود إبراهيم التركي " **تحليل التقارير المالية**" الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، 1995، ص-ص 28-30.

مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

جـ-العوامل التي لها علاقة بالشركة:

وهي حجم الشركة ووجد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في الشركات الكبيرة قياسا بالشركات الصغيرة، عدد المساهمين، بحيث توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح وتسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية، ولهذا العامل أثر مباشر على درجة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق، والمدقق الخارجي حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزاماتها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها قانون المهنة، والعوامل الأخرى ومن أهمها صافي الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من الإفصاح

يعتبر توصيل المعلومات إلى المهتمين بها من أهم الأطراف الرئيسية داخل المؤسسة الاقتصادية نظرا لحاجة المستفيدين من هذه المعلومات المفصح عنها، لاستخدامها في اتخاذ القرار ومن بين هذه الأطراف المعنية بالإفصاح نذكر:

أولا: الأطراف الداخلية:

ونجد في الأطراف الداخلية: [1]

أ-إدارة المنشأة:

قد تكون الإدارة في المنشأة الصغيرة من أصحاب المنشأة وفي المنشآت الأكبر يمكن أن تكون الإدارة من غير أصحاب المنشأة، وعموما إدارة أي منشأة تحتاج إلى الإفصاح والمعلومات لغرض التخطيط والرقابة وقياس الأداء، فالموازنات التخطيطية على سبيل المثال من أهم أدوات التخطيط المالي والتي تستخدم كأداة

[1]-ورقة بحثية على https://specialties.bayt.com/fr/specialties/q/193801 في 2020/03/07 على 20:18.

في التخطيط والرقابة وقياس الأداء، إضافة إلى المحاسبة تزود الإدارة بمعلومات كافية عن الربحية والسيولة والمركز المالي ومعدل العائد على المال المستثمر وتكاليف الإنتاج وجميع هذه المعلومات المفصح عنها وغيرها تبنى على المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى اعتبار إدارة المنشأة واحدة من أهم الأطراف المستخدمة للإفصاح والمعلومات المحاسبية.

ب-العاملون:

إن استمرارية المنشاة ونمائها تحقيقها للأرباح يساعد على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين فيها ودفع رواتبهم وتحسين مستولى معيشتهم، الأمر الذي يدفع العاملين إلى تتبع الوضعية المالية للمنشأة من خلال الإفصاح.

جـ-الملاك (أصحاب المنشأة)

من البديهي أن يرغب أصحاب المنشأة في التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ما بين فترة وأخرى وبيانات والتقارير التي يعدها المحاسب تعتبر مصدرا هاما للحكم على نتيجة أعمال المنشأة، حيث يحرص أصحاب المنشأة على معرفة ما إذا كانوا حققوا أرباحا نتيجة استثمار أموالهم لمؤشر في استمرارية الاستثمار أو استرداد جزء أو جميع الأموال لاستثمارها في بدائل أخرى.

ثانيا-الأطراف الخارجية: ونجد:

أ-المساهمون الحاليون والمرتقبون:

إن المساهمون هم المتلقون الرئيسيون للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات، هم الملاك الذين استثمروا الموارد الاقتصادية في الشركة، سواء كانوا مساهمين صغيرين أو مساهمين مبار جدا، من أفراد ذوي موارد محدودة نسبيا إلى مؤسسات مالية مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار فهم يهتمون بالمخاطر والملازمة لاستثماراتهم كما أن المعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار والبيع وتقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح. [1]

[1]-حماش عومية" **أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، 2014/2013، ص 58.

ب-الحكومة والهيئات الاقتصادية:

تتمثل الخاصية الأساسية للتقرير المالي في عملية تدفق المعلومات المالية للشركة إلى المستخدمين المرتقبين، لذلك السبب فإن الطلب من المنظمين الرئيسيين كالحكومة وهيئة السوق المالي يمكن أن تؤثر على متطلبات التقرير المالي لشركات فهذه الأخيرة تطلب المعلومات لأغراض عديدة منها إبرام تعاقد حكومي، عمليات حساب ضريبة الدخل التدخل في حالة منح قروض إلى منشآت تعاني من انهيار مالي. (1)

جـ-الدائنون:

هم الجهات التي إما أن تقدم عروض قصيرة أو طويلة الأجل، مثل (البنوك وشركات الاستثمار) وإما أن يبيعون لأجل بضاعتهم أو خدماتهم، بل إن البنوك والشركات الاستثمار تحتاج إلى تحليل المركز المالي للمنشأة قبل السماح بمنح أي قرض لها،و كذلك مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، كما يهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا يعتبرون استمرار المنشأة عميل رئيسي لهم. (2)

د-المؤسسات المقرضة:

يتم منح القرض على أساس فحص للموارد المالية للشركة وأدائها المالي المستقبلي، بالإضافة إلى تقسيمات المخاطر، إن تقييم أي عميل من طرف موظف المصرف التجاري تتمثل في الحكم على مقدرة ذلك العميل على الدفع وتحمل مخاطر الائتمان من خلال تقدير التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية

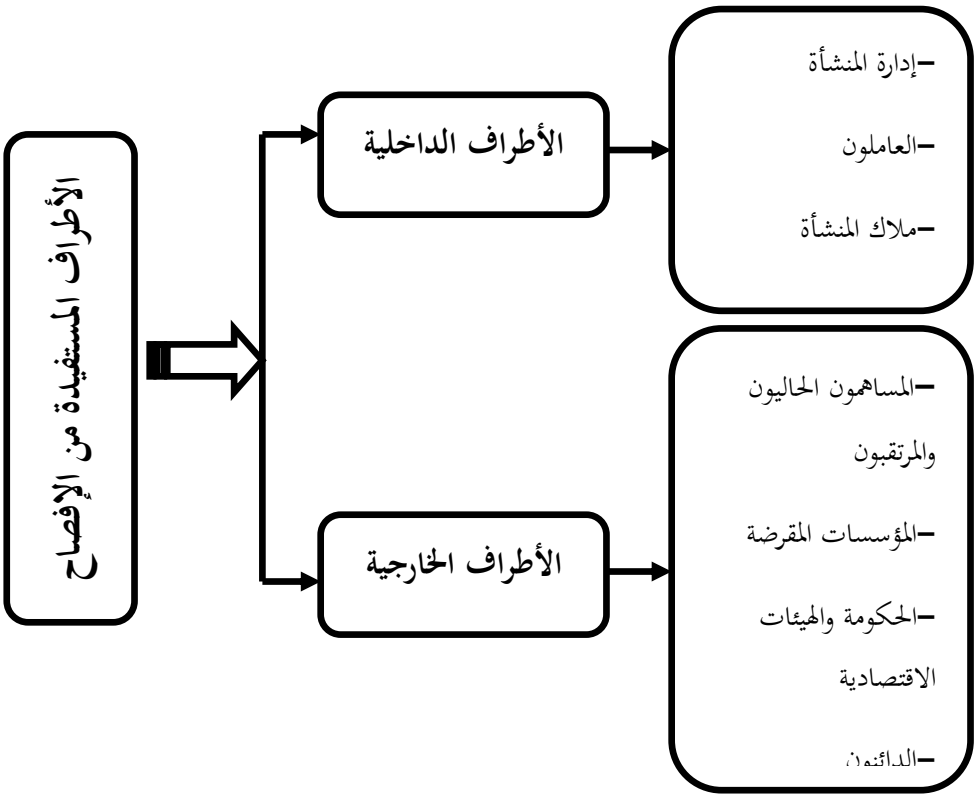
[1]-أمين السيد أحمد لطفي **"المراجعة وحوكمة الشركات"** الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 85-86.

[2]-حماش عومية، **مرجع سابق**، ص 59.

المستقبلية للشركة. [1] إذن المقرضون يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق. [2]

ولا يتسع المجال إلى لحصر جميع الأطراف المستفيدة من الإفصاح، إذ نجد أن الجامعات ممثلة بطلابها وأساتذتها ومراكز بحثها والمكاتب الاستثمارية يهتمون بالبيانات المحاسبية والإفصاح ككل، ناهيك عن العملاء الذين يحرصون على تتبع أحوال المنشأة التي يشترون منها فقوة الموارد واستقرار الوضع المالي يضمن للعملاء أفضل المصادر بالتمويل بالبضائع والتجهيزات اللازمة، ويمكن تلخيص كل ما سبق فيما يلي:

-الشكل05: الأطراف المستفيدة من الإفصاح.



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

[1]-أمين السيد لطفي، **مرجع سابق**، ص، 84.

[2]-حماد طارق عبد العال"**حوكمة الشركات" *المفاهيم-المبادئ-التجارب-تطبيقات الحوكمة في المصارف*** الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص 223.

المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المحاسبي بالحوكمة

تعد آلية الإفصاح أحد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة، حيث يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن أي هيئة أو دراسة علمية من تأكيد دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح.

المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

إن الدور الأساسي الذي يشكله الإفصاح داخل المؤسسة هو الرقابة أي تعتبر آلية رقابية في تحقيق العدالة داخل المؤسسة وهذا ما نتطرق له من خلال:

الفرع الأول:الإفصاح آلية رقابية:

يعتبر الإفصاح أداة للرقابة على المؤسسة، حيث يوفر الإفصاح فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات. بمعنى أن مخرجات الإفصاح المحاسبي يمكن أن تستخدم للرقابة على المؤسسة من داخلها أو من خارجها، وهذا ما يتيح إمكانية الرقابة لكل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بما يسمح من التقليل من التعارض بين هذه الأطراف وهذا ما تسعى الحوكمة إلى تحقيقه.[1]

كما نبعث أن أهمية الإفصاح من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والتقارير) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد من أن يتم إعدادها و عرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح مع الشركة[2]

ويضيف (علي، شحاتة، 2007) أطرافا أخرى للمساهمين للحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة، وهم أصحاب المصالح ، بحيث يرى الباحثان ضرورة أن يتوافر لهاته الأطراف قدر كافي وملائم من الإفصاح المحاسبي الموثوق فيه، يساهم في تقليص المشاكل المترتبة عن عدم تماثل المعلومات، وتأثيرها

---

[1]– داود خيرة،"**الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي**" محاضرة السنة أولى ماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

[2]–قاضي فاطمة الزهراء "**أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2012 ،ص، 55.

على النتائج الواردة بالقوائم المالية والتقارير المنشورة عن المؤسسة، بما يساعد على تعظيم منفعة إدارة المؤسسة وبما قد يضُر بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة[1]

الفرع الثاني: إفصاحات حوكمة الشركات

تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وسيلة الأساس التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم.

يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة التي تساعد في إيضاح وفهم البيانات المالية ويجب إعطاء المعلومات المالية اللازمة عن تقييم وتصنيف العناصر المختلفة لتوضيح معناها، كما يجب ألا يتم دمج العناصر مع بعضها البعض، أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء شرح مفصل عنها، يجب أن تظهر البيانات المقارنة عن الفترة السابقة في البيانات المالية. [2]

بالإضافة إلى هناك نوعان من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

أولا-المعلومات الكمية(المالية):

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمس مجالات أساسية وهي:الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، حيث يتم الإفصاح عنها طبقا لأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة لأحداث قائمة بها المنشأة.[3]

---

[1]-داود خيرة "**محددات حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2017/2016،ص، 150.

[2]-محمد المبروكي أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**" ايتراك للطباعة والنشر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 578.

[3]- أحمد نور "**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح**" الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ص 34.

ثانيا–المعلومات غير كمية(غير مالية):

هي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السليمة نذكر منها: [1]

- ✓ **الالتزامات العرضية:** أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية عرضية لم يفصل فيها بعد.
- ✓ **الطرق المحاسبية:** التي تستخدمها المنشأة مثل طرق حساب بالاستهلاك أو تكلفة المخزون، ويتم الإفصاح فيها بصورة تامة.
- ✓ **الأحداث الهامة لتاريخ الميزانية:** مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو بيع جزء من أصول المنشأة، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر عدد القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث آثار مادية وملموسة على مستقبل المنشاة.

المطلب الثاني: شروط جودة الإفصاح بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة

ليكون الإفصاح ذات جودة لابد من توفر عدة شروط حتى يؤدي إلى تفعيل الحوكمة وقبل ذلك لابد من تعريف جودة الإفصاح.

الفرع الأول: تعريف جودة الإفصاح المحاسبي

نتيجة لاختلاف الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، ونتيجة لصعوبة قياس هذه الأخيرة ظهر أكثر من تعريف لجودة الإفصاح المحاسبي، وقبل التطرق إلى تعريف هذه الأخيرة لابد من الإشارة إلى تعريف الجودة حيث:

–تعرف الجودة بأنها "مجموع الصفات والخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في المنتوج، وتتطابق مع رغبات المستهلكين" [2]

---

[1]– سليم بشير قشطة " **دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة**" مذكرة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2017،ص،31.

[2]–سليمة بولحمر، خديجة بوشطول " **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014/2013، ص 10.

-تعرف جودة الإفصاح على أنها " مدى مطابقة عمليات الإفصاح مع متطلبات مستخدمي البيانات المالية، حيث تسعى الشركة إلى مراقبة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية" [1]

- كما عرفت أيضا "المعلومات المقدمة بالتقرير المالي والمعبرة عن أداء المنشأة والتي تعتبر مفيدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين، وفي اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال" [2]

-كما عرفها (SERGIO AND SAVERIO) بأنها" تعني قدرة المنشأة على توفير أكبر كمية من المعلومات لتساعد على التوصيل إلى استنتاجات أفضل من قبل المحليين، وبالتالي تدعيم التوصل لتنبؤات أفضل للعوائد المستقبلية". وعرفها (RIAD AND KHALED) بأنها "قدرة المنشأة على الإفصاح عن أدائها المحاسبي بشكل يتوافر فيه خصائص المعلومات الأساسية بمعنى أن تكون المعلومة ملائمة، وتمثل العمليات الاقتصادية للمنشأة تمثيل صادق والخصائص الثانوية للمعلومات بها (بمعنى أن تكون قابلة للفهم وللمقارنة مع أداء السنوات السابقة، ومع المنافسين وتم توفيرها في الوقت المناسب بالشكل الذي يساعد على تحقيق جودة التقارير المالية". [3]

الفرع الثاني: شروط جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة

حتى يكون للإفصاح دور في تحقيق الحوكمة لابد من توفره على الخصائص والشروط التالية:

---

[1]-**نفس المرجع** ، ص 10.

[2]-ورقة بحثية تحث عنوان " **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار ألمفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015**" المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017، ص 15.

[3]-**نفس المرجع**، ص 16.

أولا–مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية المنشورة: [1]

تعددت وجهات النظر حول مستوى الإفصاح المطلوب توفره في البيانات المحاسبية المنشورة، فقد ساد ردحا من الزمن الرأي القائل بوجوب توفير المستوى المالي للإفصاح Ideal disclosure في تلك البيانات، ووفقا لهذا المفهوم وحيث أن الإفادة من الإفصاح تتناسب طرديا مع مستوى أو كمية الإفصاح، لذل يرى أصحاب هذا الرأي بأن تعظيم الفائدة المحققة من الإفصاح يقتضي تعظيم مستوى الإفصاح، مما يؤدي إلى توفير الإفصاح الكامل Full Disclovsure عن المعلومات، ومما يؤدي بالتالي إلى كل طرف من الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية المنشورة سيجد ضالته في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لكن هذا المفهوم لم يعمر طويلا في الفكر المحاسبي، وذلك عندما حل محله مفهوم مستوى الإفصاح الواقعي أو المتاح، والذي أدى بالتالي إلى استبدال مفهوم الإفصاح الكامل المشار إليه سابقا بمفهوم الإفصاح الكافي أو المناسب، وقد بني مؤيدو هذا المفهوم الجديد للإفصاح موقفهم على ثلاث ركائز أساسية هي:

–أن المستوى المثالي من الإفصاح وإن كان بالإمكان تحديد شروط متطلباته من الناحية النظرية، إلا أن تحويل هذه المتطلبات إلى ممارسة عملية من الصعب تحقيقها؛

–كما أن تحقيق المستوى المثالي من الإفصاح أيضا سيعظم التكلفة الاقتصادية للمعلومات وبشكل يجعلها تتجاوز قيمة الفائدة المحققة منه، وبالإضافة إلى ما سبق فإن المبالغة في تعظيم مستوى الإفصاح سيغرق مستخدمي البيانات المحاسبية بكم من المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى عجزهم عن فهمها خصوصا بالنسبة لفئة المستخدمين العاديين من غير الخبراء.

ثانيا–الطرق المتبعة في الإفصاح

يوجد العديد من الوسائل للإفصاح المحاسبي التي يمكن أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومة المطلوبة، ونجد أهمها يتمثل في الإفصاح من خلال القوائم المالية حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب هذه القوائم بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل و ترتيب هذه القوائم وكذلك استخدام المصطلحات

[1]–داود خيرة"**محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017/2016، ص 152.

الواضحة والمتعارف عليها والتي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي القوائم المالية، والمعلومات المالية مع مراعاة توحيد المصطلحات في جميع التقارير وإلا يصبح الإفصاح مظلل وكذلك استعمال المعلومات بين الأقواس كملاحظات هامة ومختصرة بالإضافة إلى التقارير والجداول وتقرير مجلس الإدارة وتقارير الراجع الخارجي الذي يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية. [1]

ومن العناصر الأخرى الواجب توافرها في الإفصاح نجد ما يلي: [2]

-توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، بمعنى يجب أن تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات لمستخدميها في الوقت المناسب وأن لا تصدرها بصورة متأخرة بشكل يجعلها ضئيلة الفائدة وقد تصبح في مرحلة عديمة الفائدة، كما وتفقد تأثيرها على القرار. ومثال ذلك أن تقوم المؤسسة بنشر ميزانيتها بعد صدورها بفترة زمنية حيث لا يمكن الاعتماد عليها في السوق المالي؛

- إتاحة الفرصة للمتعاملين مع المؤسسة للإطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بها بمعنى يجب على المؤسسة أن تنتج الفرصة لجميع الأطراف المتعاملة معها للإطلاع على البيانات والوثائق المتعلقة بها.

-عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة بشكل دقيق وميسر ومفهوم حيث ينبغي على المؤسسة أن تعرض بياناتها والمعلومات المتعلقة بها بشكل ميسر وواضح ومفهوم لجميع المتعاملين معها وباللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية،وعلى موقع المؤسسة الالكتروني ويجب أن لا يكشف تلك البيانات والمعلومات ومثال ذلك: عرض المؤسسة لبياناتها المالية بصورة أرقام صماء تخلو من التوضيح لبنود ومفردات تلك البيانات .

[1] -disponible sur le site d'internet : http/www.almohasben.com 31/08/2020 à 19 :06.

[2] -داود خيرة، **مرجع سابق**، ص 153.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية الضرورية كون أنه يتم الاعتماد عليه إلى حد كبير في التعرف على حقيقة أوضاع المنشأة، والوقوف على أدائها من خلال بياناتها المالية.

ويعتبر الإفصاح أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي من دونها لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، والإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية ليست عملية عشوائية بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة عليها كأي ممارسات داخل المنشأة، ومما سبق يتضح أن موضوع الإفصاح يرتكز على توصيل المعلومات إلى المستخدمين سواء كانت كمية أو نوعية دون تظليل ، وكذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين بالإضافة إلى أنه لابد من أن يكون الإفصاح ذات جودة وبطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل.

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية

تمهيد

بما أن حوكمة الشركات تعتبر أحد القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمهيآت العالمية والمنظمات والجامعات في العالم ككل، فالجزائر أيضا أبدت اهتمامها بالحوكمة في الآونة الأخيرة حيث أصبح هذا الأخير أولوية إستراتيجية وطنية في ظل الوضع الراهن من اجل الفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطور ولدعم الموضوع أكثر قمنا بدراسة ميدانية لمعرفة واقع الحوكمة في المؤسسة الجزائرية نفطال فرع ولاية المدية.

المبحث الأول:واقع حوكمة الشركات في الجزائر

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع حوكمة الشركات في الجزائر من وكيف كانت تجربة الحوكمة فيها وما هي أهم الإجراءات التي قامت بها لتطوير هذا الموضوع وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نموذج حوكمة الشركات في الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر.

المطلب الثالث: إجراءات الجزائر في تحسين حوكمة الشركات.

المطلب الأول: نموذج حوكمة الشركات في الجزائر

باعتبار إن الجزائر واحدة من الدول التي وعت بأهمية الحوكمة في ترشيد سياستها لتحقيق التنمية وتحسين أدائها، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، والذي يعتبر أداة إرشادية تسمح للمؤسسات بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة، كما يمنح لها وسائل تساعد على تحديد وظائفها من خلال ضمان أكبر حماية لها.

الفرع الأول: عرض عام حول ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية:

في جويلية 2007 انعقدت بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح الحوكمة لبلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات وتعزيز التنافسية المؤسسية في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.[1]

حيث قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع حوكمة الشركات في مجتمع الأعمال، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء

[1]-افروخ رانيا "**دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015،ص،34.

فريق عمل للحوكمة يعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).[1]

إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري سنة 2009 من قبل كل من الجمعية (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر وكذلك إطلاق مركز حوكمة الجزائر بناءا على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات حيث قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكم الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس هذا الأخير ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد دليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية ودفع الوعي الجماهيري.[2]

إقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية، وهذا بمراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، وتبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات، وبيان أهمية السوق المالي.[3]

الفرع الثاني:مبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية:

ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية على أربعة مبادئ أساسية وهي:[4]

1. **الإنصاف**: الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة منصفة؛
2. **الشفافية**: الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع؛
3. **المساءلة**: مسؤولية كل طرف محددة على حدا بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة؛

---

[1]-علي عمر عبد الصمد"**إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر–** مجلة الباحث العدد 12 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية، الجزائر، 2013،ص،14.

[2]-ناريمان عبد الرحمان ، سارة بن شيخ "**دافع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "**آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،25-26 نوفمبر،2013،ص،05.

[3]-تريش حسينة "**دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية**" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- 2016-2017،ص،54.

[4]-حمادي نبيل "**اثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية**" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية 11، جامعة المدية، الجزائر، 2012،ص،ص،84،83.

4. **المحاسبة:** كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل المؤسسة أو من خارجها وتتمثل في:[1]

الفرع الأول: المصدر الداخلي

ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة،فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق الحوكمة فعلا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات قانونية أخرى من أهمها:

1. **مجلس الإدارة:** عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة،ومستوى الرقابة وعدد اجتماعات المجلس؛
2. **أعضاء مجلس الإدارة:** عدم توفير أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة؛
3. **لجنة مجلس الإدارة:** وأهمها لجنة التدقيق،لجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

الفرع الثاني:المصدر الخارجي

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة، ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي،الذي يضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

---

[1]-صباحي نوال **"واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية"** المؤتمر الدولي الثامن حول **"دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات"** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 20/19 نوفمبر ، 2013،ص،668.

المطلب الثالث: إجراءات الجزائر في تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

وحتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لابد من وجود مجموعة من الإجراءات يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات،لتحسين أداء المؤسسات وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

الفرع الأول:إجراءات قصيرة الأجل:[1]

تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة يجب أن توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم، وإنشاء مجلس الإدارة الاستثماري،كذلك لابد أن توضح إيصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم وتنظيم المحاسبة والإفصاح ومعاملة المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بما سيحدث بالشركة.

-تنصص سياسة حوكمة الشركات على إنشاء مجلس الإدارة استشاري، هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة و مجلسها بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحي محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.

-تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق.

-تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.

-تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

الفرع الثاني:إجراءات متوسطة الأجل:[2]

تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنويا،وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، وتقدم إلى أعضاء مجلس الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات حيث تنصص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

---

[1]-آفروخ رانيا، **مرجع سابق**،ص،38.

[2]- صباحي نوال، **مرجع سابق**،ص،669.

-تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف من خلال عامين، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري.

-أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة اتجاه المواطنين.

-أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

المبحث الثاني:الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا لطريقة تصميم قائمة الاستبيان انطلاقا من مرحلة إعدادها إلى اختبار صدقها وثباتها، وهذا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: إعداد الاستبيان وطرق توزيعه.

المطلب الثاني:تحضير الاستبيان وتحليله.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان وطرق توزيعه

تم إعداد وتجهيز هذا الاستبيان ليكون قابلا للتوزيع على مراحل وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: استمارة الاستبيان:

تم الاعتماد على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات من أجل الإدراك الجيد للعلاقة بين متغيرات الدراسة وتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على الاستبيان للوصول إلى أكبر قدر من المعلومات، ولأنه يعتبر من الأدوات واسعة الاستعمال من قبل الباحثين لما لها من مزايا في قياس وجهات نظر أفراد العينة من خلال تحليل نتائجه والوصول إلى نتائج نهائية.

الفرع الثاني: المقابلة الشخصية:

لقد تم انتهاج أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد العينة المدروسة وخاصة المهنيين، ومن أجل الحصول على المعلومات مباشرة و بغية شرح أي استفسار أو غموض في الأسئلة بهدف الحصول على معلومات دقيقة، وتعتبر المقابلة الشخصية ذات أهمية بالغة في البحث الميداني من أجل التوسع أكثر في الدراسة

الاستبيانية، ولقد تم إجراء المقابلة مع محاسبين وموظفين في المحاسبة والمالية على مستوى مؤسسة نفطال ومن خلال هذه المقابلات تم ملاحظة أن معظم الموظفين والمحاسبين في المكاتب المتخصصة الذين تم توزيع الاستبيان عليهم ليسوا على دراية بمصطلح الإفصاح والحوكمة مبررين ذلك بأنه موضوع جديد وما يهمهم في الإدارة هو إعداد الميزانيات.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله

من خلال هذا المطلب يتم توضيح عملية تحضير الاستبيان ونشره وتحليله.

الفرع الأول: تحضير الاستبيان:

بغرض إجراء هذه الدراسة فقد تم بناء استبيان تم تحميله على ورق عادي وهذا للتسليم المباشر، وقد تضمن توضيحا لموضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، كما يضمن أيضا أسئلة تم تصميمها بطريقة بسيطة مع تفادي الأسئلة الغامضة وتجنب الإطالة في الأسئلة التي تشتت ذهن المستجوبين، وتكون قابلة للفهم من قبلهم والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع.

هذا وقد تم سبق الأسئلة مقدمة تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع الرجاء لهم لتحفيزهم من أجل الإجابة بعناية وموضوعية وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها تستخدم في أغراض البحث العلمي فقط مع عبارات الاحترام والتقدير.

الفرع الثاني: عرض الاستبيان:

يشتمل الاستبيان ولغاية تحقيق الأهداف على جزئين:

1. **الجزء الأول:** بيانات عامة عن عينة الدراسة مكونة من 6 فقرات وتفيد هذه البيانات في التأكد من كفاءة أفراد العينة وقدرتهم على فهم مختلف فقرات الاستبيان وتقديمهم للإجابات المناسبة.
2. **الجزء الثاني:** وهو مكون من عبارات الاستبيان التي تعبر عن دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية بولاية المدية، وهذا الجزء يتكون من محورين المحور الأول

يتمثل في قياس مدى التزام المؤسسة بإفصاحات الحوكمة يشتمل على 9 أسئلة مرتبطة مع موضوع الدراسة، أما المحور الثاني فخصص لقياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي ومحاسبي شركة نفطال موزعين على مختلف الرتب ونعني بذلك إطارات الشركة فنعتمد على المنصب الذي يشغله في الإدارة أي يجب أن ينتمي إلى مصلحة المحاسبة والمالية.

ثانيا: عينة الدراسة:

بالنسبة لعدد العينة في الدراسة فقد تم توزيع 41 استمارة شملت أفراد العينة المذكورة سابقا، وبعد عملية التوزيع بدأت عملية الاستلام بحيث تم استرجاع 36 استمارة وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 30 استمارة أما الفرق المتمثل في 6 استمارات تم استبعاده وذلك لعدة أسباب أهمها النقص في الإجابة بالإضافة إلى 5 استمارات ضائعة داخل المؤسسة ويمكن تلخيص ذلك في:

الجدول رقم (02): عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	41	%100
عدد الاستمارات الواردة	36	%87.80
عدد الاستمارات الملغاة	6	%14.63
عدد الاستمارات الضائعة	5	%12.19
عدد الاستمارات المعتمدة	30	%73.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نسبة الاستمارات المعتمدة 73.17% وسيتم استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان الذي سيتناوله المبحث الثاني

ثالثا: أدوات التحليل الإحصائي:

بعد الانتهاء من تفريغ البيانات المتضمنة في هذه الاستبيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V_{25})، نقوم بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- معامل الارتباط سبيرمان Spearman Corrélation Coefficientلحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية لمحاور الدراسة والعبارات التي تقيسها؛
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الاختبار التائي (T) لعينة واحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة:

عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا : التحقق من التوزيع الطبيعي:

للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قام الطالبين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الاختبارات المعلمية والتي تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة لمحاور الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (03): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

المحور	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
المحور الأول: قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	0.139	30	0.097
المحور الثاني: قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	0.128	30	0.121

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (03) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمحور الأول (قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات) والمحور الثاني (قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح) كانت غير دالة إحصائيا ($P>0.05$) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق:

يؤكد العديد من العلماء والمختصين إلى أن صدق الاختبار يعتمد على صدق عباراته، إذ يزداد أو يقل على أساسها، وعليه فإن العناية بصدق الفقرات تعد بمنزلة المعالجة على المستوى القاعدي مع المشكلة العامة، وقد تم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق، منها الصدق: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل ذلك:

1-صدق المحتوى:

وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير كما تم ذكره سابقًا، حيث تم تحكيمها من قبلهم، وقد أخذ الطالبتين بمعظم ملاحظاتهم، بالإضافة إلى عرض الاستبانة على عينة استطلاعية وذلك للتعرف على مدى فهمهم للعبارات ودرجة وضوحها، حيث أشارت النتائج إلى وضوح العبارات وقدرة الموظفين على فهم العبارات، إلى أن وصلت الاستبانة إلى شكلها الحالي.

2-صدق الاتساق الداخلي

تعد قوة الارتباط بين العبارات المعدة لقياس خاصية ما مؤشراً إحصائياً لصدق الاتساق الداخلي. تشير "**أنستازي**" أن الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار يحسب عن طريق معامل الارتباط بين درجات العبارات ودرجات المحك الخارجي، وعندما لا يتوفر محك خارجي فإن الدرجة الكلية للاختبار تعد أفضل محك داخلي يمكن الاعتماد عليه. ومن أجل تحقيق ذلك تم حساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للاختبار.

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الأول:**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (04):

الجدول رقم(04): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يتم الإفصاح في الاسم والشكل القانوني وتطبيق عمل المؤسسة وأنشطتها الرئيسية	0.481**	0.006
A2	يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة	0.620*	<0.00

			1
A3	يتم الإفصاح في الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل: الزبائن عن مخاطر المستهلكين المجتمع الإحصائي	.5040**	0.001
A4	يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية إظهار فعاليته وقوته	0.719***	<0.001
A5	يتم الإفصاح في معلومات ... المخاطر المالية التي تهتم لها المؤسسة	0.530***	<0.001
A6	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة	.6180***	<0.001
A7	يتم الإفصاح عن المعلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	0.494**	0.003
A8	يتم الإفصاح عن التنبؤ بربحية المؤسسة للسنة الاقتصادية	.6250***	<0.001
A9	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم	0.725***	<0.001
A10	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	.5900***	<0.001
مستوي الدلالة الإحصائية	***:P<0.001 **:P<0.01		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (04) أن جميع المعاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائيا، حيث تراوحت من ($SP = 0.481, P = 0.006$) للعبارة (A1) إلى ($SP = 0.725, P < 0.001$)

للعبارة (A9) مما يعني وجود علاقة طردية بين كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

✓ **الاتساق الداخلي للمحور الثاني:**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (05):

الجدول رقم(05): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
B1	تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية	0.620***	<0.001
B2	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد وكافة مستخدمي تقاريرها المالية	0.746***	<0.001
B3	تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات	.5590***	<0.001
B4	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي	0.513***	<0.001
B5	يتحصل أصحاب المصالح في المؤسسة على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة موثوق بها على أسس منتظمة ودورية وفي الوقت المناسب	0.608***	<0.001
مستوي الدلالة الإحصائية	***:P<0.001		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (05) أن جميع المعاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائيا، حيث تراوحت من ($SP = 0.513, P <0.001$) للعبارة (B4) إلى ($SP = 0.746, P <0.001$) للعبارة (B2) مما يعني وجود علاقة طردية بين كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ثالثا: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع درجة متغيرات الدراسة الأخرى والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة.

الجدول رقم(06): معاملات الارتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

المتغير	1	2	3
1-قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	1	-	-
2- قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	0.774^{***}	1	-
3-**الدرجة الكلية للاستبيان**	0.736^{***}	0.831^{***}	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (06) الذي يبين معاملات ارتباط محاور الأول مع المحور الثاني، ثم مع الدرجة الكلية للاستبيان (جميع عبارات الاستبيان)، أن جميع معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.736 ;SP=0.831) وهي دالة إحصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

رابعا: ثبات الاستبيان:

يعد ثبات الفقرات شرطا أساسيا من شروط أدوات البحث، ويقصد به أن تعطي فقرات الاختبار نفس النتائج أو قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها.

وقد تم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التباين ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عالٍ للمحور أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

الجدول رقم (07): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

المحور	معامل ألفا كرونباخ α
المحور الأول: قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	0.805
المحور الثاني: قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	0.794
الدرجة الكلية للاستبيان	0.911

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (07) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت قيم مرتفعة، حيث جاءت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول (α= 0.805)، كما بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الثاني (α= 0.794)، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان فقد بلغ معامل الثبات (α= 0.911)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss)، حيث نقوم أولا بوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، وبعد هذا يتم إجراء تحليل وصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

اشتملت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما جاء في الاستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص العينة من حيث متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

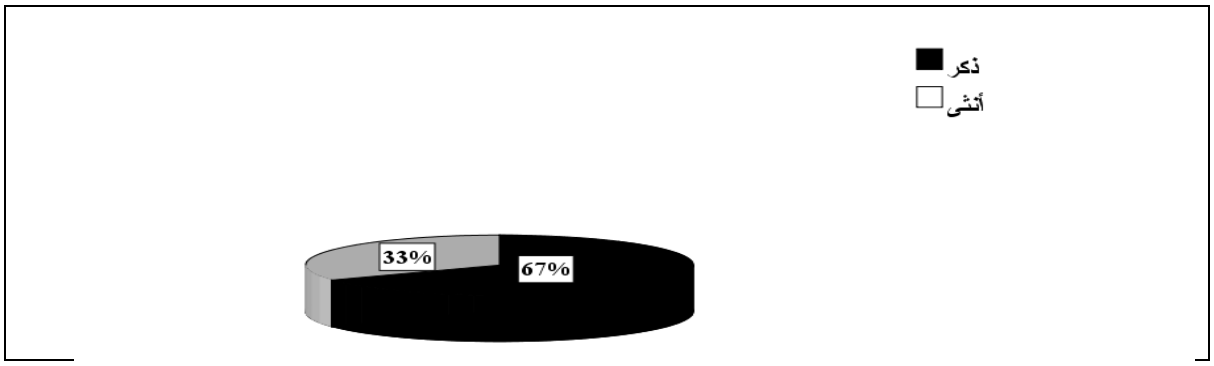
الجدول رقم (08): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار f	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	20	67
	أنثى	10	33
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (08): أن نسبة تمثيل الموظفين الذكور بلغت (67%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الموظفين الإناث (33%)، وهذا يدل على أن غالبية الموظفين في مؤسسة نفطال بولاية المدية هم من فئة الذكور والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

ثانيا: وصف خصائص العينة من حيث متغير العمر

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر

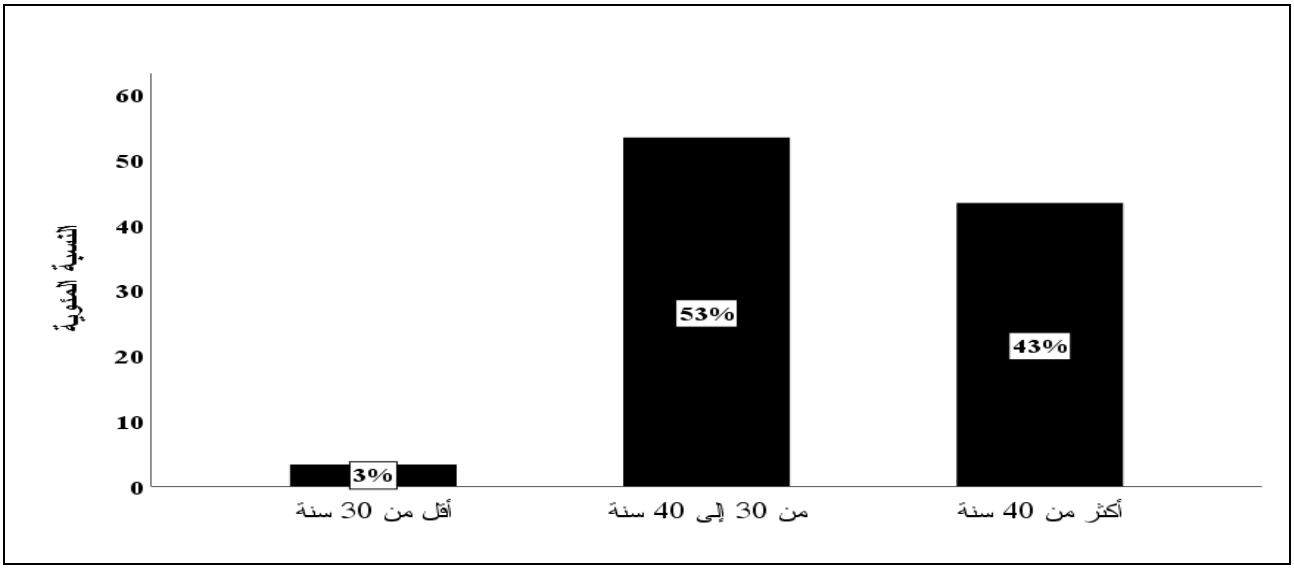
المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية *%*
العمر	أقل من 30 سنة	01	03
	من 30 إلى 40 سنة	16	53
	أكثر من 40 سنة	13	43
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 30 إلى 40 سنة]، حيث بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مقدارها (53%)، تليها الفئة العمرية [أكثر من 40 سنة]، حيث بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة (43%)، في حين لم يتعدى مجموع الموظفين الذين ينتمون إلى من الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] سوى موظف وحيد وبنسبة بلغت (03%)، وعليه يمكن

القول أن معظم موظفي عينة الدراسة هم من الفئات الشبابية داخل مؤسسة نفطال بولاية المدية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي

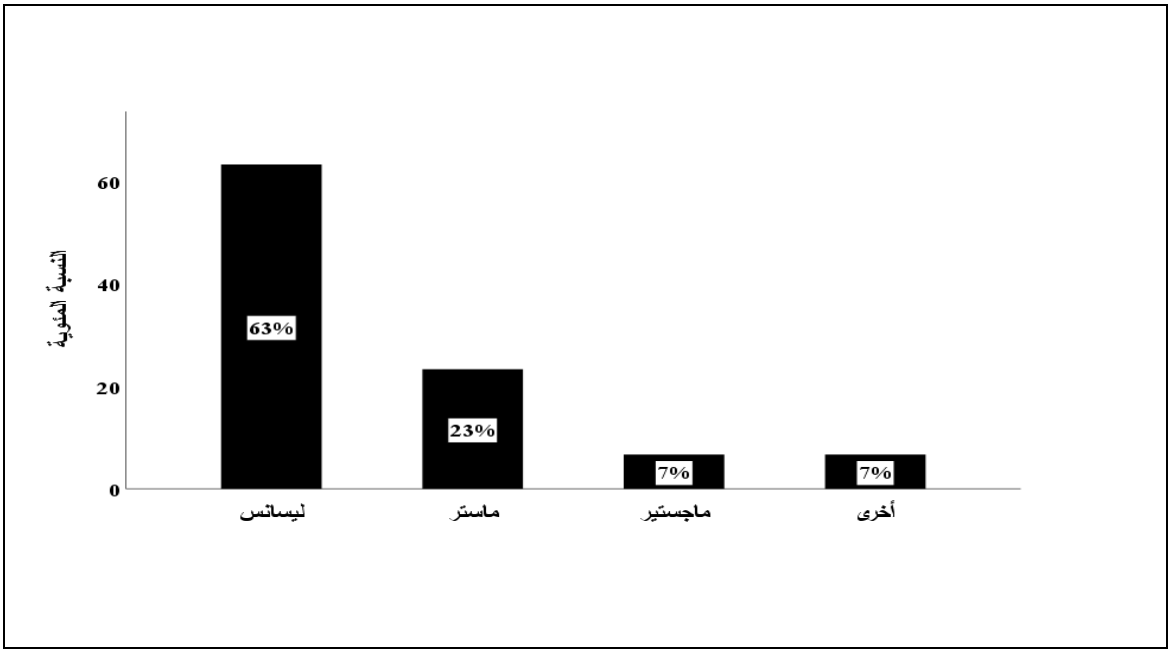
المتغير	الفئات	التكرارات f	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي	ليسانس	19	63
	ماستر	07	23
	ماجستير	02	07
	دكتوراه	-	-

	أخرى	2	07
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (19) موظف وبنسبة مئوية بلغت (63%)، يليهم الموظفين الحاملين ماستر بمجموع (07) موظفين وبنسبة بلغت (23%)، ، وأخيرا الموظفين من حملة شهادة ماجستير وشهادات أخرى بمجموع موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%) لكل فئة منهما، وبناء على هذا نستنتج أن غالبية موظفي عينة الدراسة داخل مؤسسة نفطال بالمدية من حملة شهادات ليسانس والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير التخصص العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي:

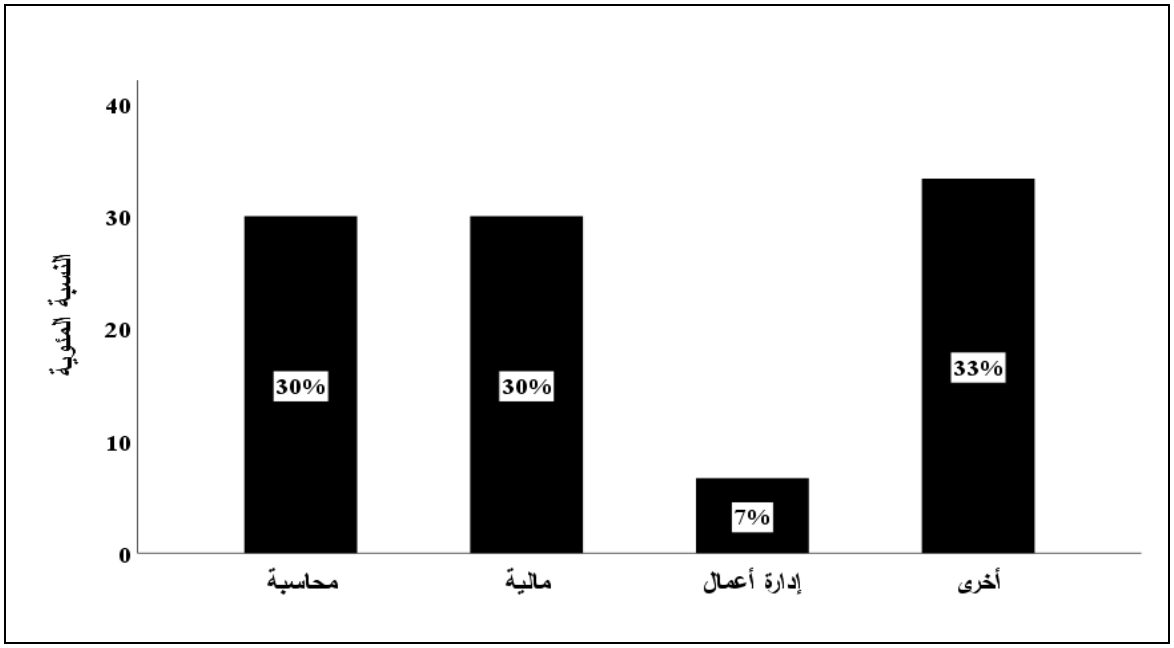
الجدول رقم (11): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئات	التكرارات f	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	محاسبة	09	30
	مالية	09	30
	إدارة أعمال	02	07
	مراجعة	-	-
	اقتصاد	-	-
	أخرى	10	33
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم تخصصات علمية أخرى يمثلون النسبة الغالبة في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (10) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (33%)، يليهم الموظفين من ذوي تخصص علمي محاسبة وتخصص مالية بمجموع (09) موظفين وبنسبة بلغت (30%) لكل فئة، وأخيرا الموظفين من تخصص إدارة أعمال بمجموع موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%)، وعليه نستنتج أن غالبية موظفي عينة الدراسة داخل مؤسسة نفطال بالمدية لديهم تخصصات علمية في مجال المحاسبة والمالية والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (09): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المسمى الوظيفي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المسمى الوظيفي:

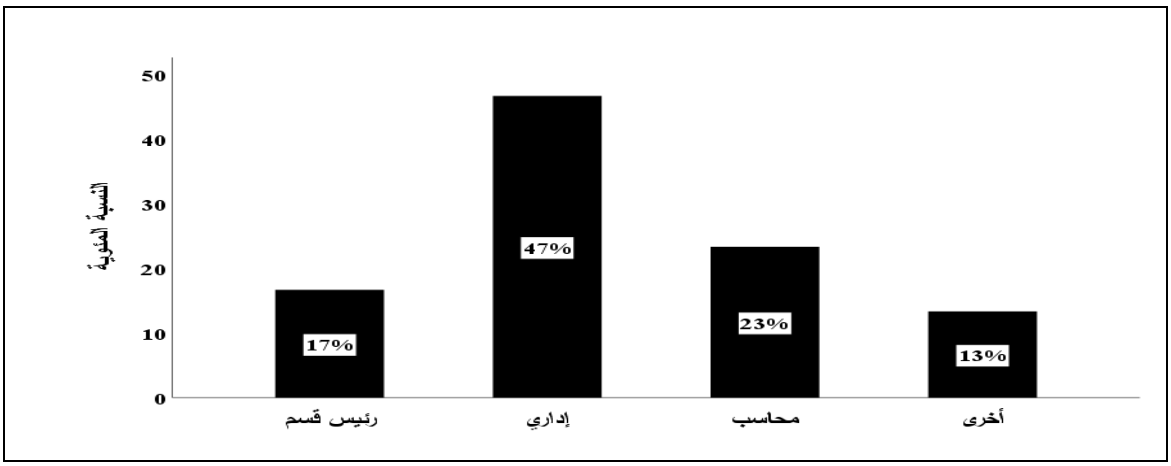
الجدول رقم (12): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئات	التكرارات f	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	مدير	-	-
	رئيس قسم	05	17
	إداري	14	47
	محاسب	07	23
	أخرى	04	13
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين من فئة الإداريين يمثلون المستوى الوظيفي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مئوية بلغت (47%)، يليهم الموظفين من فئة المحاسبين حيث بلغ عددهم (07) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (23%)، ثم الموظفين من فئة رؤساء الأقسام حيث بلغ عددهم (05) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (17%)، أما أدنى نسبة فكانت للموظفين الذين ينتمون إلى فئات أخرى إذ بلغ عددهم (04) موظفين وبنسبة مقدارها (13%)، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (10): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى الوظيفي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

خامسا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير سنوات الخبرة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة:

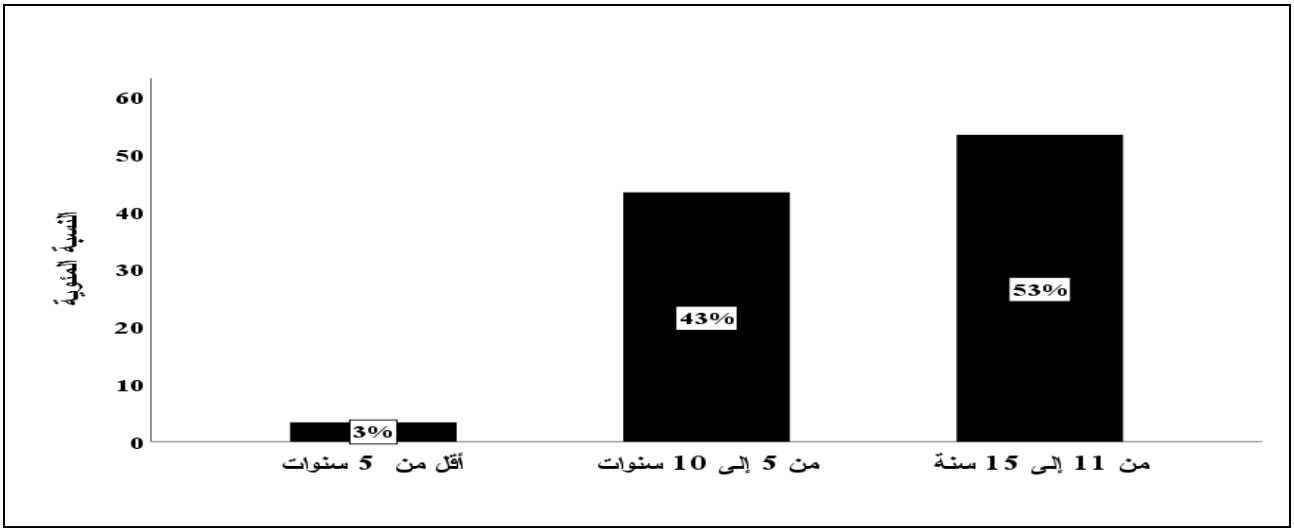
الجدول رقم (13): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار *f*	النسبة المئوية *%*
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	01	03
	من 05 إلى 10 سنوات	13	43
	من 11 إلى 15 سنة	16	53
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 11 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مقدارها (53%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [من 05 إلى 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة (43%)، في حين لم يتعدى مجموع الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] سوى موظف وحيد وبنسبة مقدارها (03%) من إجمالي حجم العينة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا:تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

يوضح الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

الجدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	يتم الإفصاح في الاسم والشكل القانوني وتطبيق عمل المؤسسة وأنشطتها الرئيسية	2.36	0.95	06	موافق
A2	يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة	2.86	0.66	01	نعم
A3	يتم الإفصاح في الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل: الزبائن عن مخاطر المستهلكين المجتمع الإحصائي	2.34	0.88	07	نعم
A4	يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية إظهار فعاليته وقوته	2.80	0.96	02	نعم
A5	يتم الإفصاح في معلومات ... المخاطر المالية التي تهتم لها المؤسسة	2.10	0.93	08	محايد
A6	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة	2.50	1.01	04	نعم
A7	يتم الإفصاح عن المعلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	2.74	1.01	03	نعم
A8	يتم الإفصاح عن التنبؤ بربحية المؤسسة للسنة الاقتصادية	2.39	1.09	05	نعم
A9	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية	1.71	0.80	10	محايد

	اختيارهم				
A10	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	1.91	1.16	09	محايد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (14) أن العبارة (A2) التي نصت على " **يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.86) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.66) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A4) الخاصة ب " **يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية إظهار فعاليته وقوته.**" بمتوسط حسابي (***M***=2.80) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.96) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A9) المتعلقة ب " **يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم.**" على أدنى متوسط حسابي (***M***=1.71) وبانحراف معياري بلغ (0.80 =***SD***) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة نعم ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert) الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إيجابي لدى موظفي عينة الدراسة في مؤسسة نفطال حول أهمية عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

يوضح الجدول رقم (15)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

الجدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لعبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية	2.40	0.77	02	نعم
B2	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد وكافة مستخدمي تقاريرها المالية	2.23	0.81	03	محايد
B3	تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات	2.67	0.60	01	نعم
B4	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي	1.87	0.81	05	محايد
B5	يتحصل أصحاب المصالح في المؤسسة على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة موثوق بها على أسس منتظمة ودورية وفي الوقت المناسب	1.97	0.85	04	محايد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (15) أن العبارة (B3) التي نصت على " **تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء عبارات محور مدى استيعاب معايير التدقيق الجزائرية من طرف المدقق، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=2.67) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.60) يدل وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط

هذه العبارة، تليها العبارة (B1) الخاصة ب " **تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية.**" بمتوسط حسابي (***M***=2.40) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.77) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B4) المتعلقة ب " **تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي.**" على أدنى متوسط حسابي (***M***=1.87) وبانحراف معياري بلغ (***SD***= 0.81) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة نعم ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert) الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إيجابي لدى موظفي عينة الدراسة في مؤسسة نفطال بالمدية حول أهمية عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام اختبار (***t***) للعينة الواحدة (One Sample t Test) لتحليل عبارات الاستبيان، حيث تكون المحاور والمجموعات؛ بمعنى أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (***t***) المحسوبة أكبر من (***t***) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا ($P<0.05$)، وتكون المحاور والمجموعات سلبية بمعنى موظفي العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (***t***) المحسوبة أصغر من (***t***) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا ($P<0.05$)، كما تكون المحاور والمجموعات حيادية إذا كان مستوى الدلالة غير دالة إحصائيا ($P<0.05$).

أولا: الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يوجد التزام لإفصاحات حوكمة الشركات من قبل مؤسسة نفطال بولاية المدية.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	t اختبار		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الأولى	2.33	0.42	8.52***	<0.001	مقبولة
مستوى الدلالة: $P<0.001$***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.05					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (16) أن الموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الأول، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t= 8.52, $P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.05) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "**وجود التزام من قبل مؤسسة نفطال بولاية المدية لإفصاحات حوكمة الشركات.** ".

ثانيا: الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يوجد التزام لمؤسسة نفطال بولاية المدية في تحقيق جودة الإفصاح.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (t) للعينة الواحدة (One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الثانية

البيان	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	t اختبار		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالة *P*	
الفرضية الثانية	2.22	0.56	7.56***	<0.001	مقبولة
مستوى الدلالة: $P<0.001$***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.05					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (17) أن الموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثاني، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (t= 7.56, $P<0.001$) و هي أكبر من قيمة (t) الجدولية (t=2.05) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "وجود التزام لمؤسسة نفطال بولاية المدية في تحقيق جودة الإفصا

خلاصة الفصل

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات والمعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، والإجراءات التي تتخذها لفتح آفاق جديدة للنهوض بالحوكمة داخل المؤسسة الجزائرية.

بالنسبة للدراسة الميدانية فاستهدفت بشكل أساسي دراسة وتحليل دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة داخل المؤسسة الجزائرية، ومن خلال تحليل البيانات تأكد من أنه هناك التزام بتطبيق حوكمة الشركات داخل مؤسسة نفطال، كما أنه يوجد تطبيق لمبدأ الإفصاح و جودته في تقاريرها المالية بالإضافة إلى عدم وعي بعض الأفراد داخل المؤسسة لمفهوم الحوكمة والإفصاح بشكل عام.

خاتمة عامة

خاتمـــة عامـــة

وفي الختام يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو المبدأ الأساسي لتفعيل الحوكمة السليمة داخل المؤسسات، والذي من خلاله يتم إيصال المعلومات على مستخدميها، ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من أثر على القرارات المتخذة من خلال توفير المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب، وتعتبر الحوكمة إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها على الإفصاح، فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد.

لذلك يمكننا القول أن الإفصاح والحوكمة وجهان لعملة واحدة فالإفصاح أداة رقابية للحوكمة والحوكمة بمبادئها تساهم في التطبيق الفعال للإفصاح داخل المنشأة الاقتصادية، وعموما تعتبر الحوكمة المدخل الفعال والحل المتكامل لتحقيق الإفصاح وجودته في القوائم المالية.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1-نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدت في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

-**بالنسبة للفرضية الأولى**: والتي مضمونها "**الأزمة المالية والانهيارات المؤسسية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة**" فقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الجانب النظري الذي تبين من خلاله أن الأزمات المالية والانهيارات المؤسسية من الأسباب التي جلبت اهتمام عالم الأعمال بالحوكمة، حيث اتضح أن الحوكمة هي الطريقة المثلى لرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، بالإضافة إلى تقليل التضارب في المصالح داخل المؤسسة.

-**بالنسبة للفرضية الثانية**: والمتمثلة في "**من محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات دوره في فرض الرقابة على المؤسسة**" تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث يعتبر الإفصاح أداة تحقق جودة الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لتوفره على شروط من أهمها

المستوى المطلوب توفره في البيانات المالية و الطرق المتبعة في الإفصاح وتوفره كذلك على المعلومات في الوقت المناسب وعرض البيانات بشكل دقيق.

-**أما بالنسبة للفرضية الثالثة:** نصت على "**الإفصاح المحاسبي المطبق في المؤسسة يمكن أن يؤثر بالإيجاب على حوكمتها**" تأكدنا من صحة هذه الفرضية بعد تأييد أغلبية الأفراد وميلهم إلى الموافقة على أن الإفصاح المطبق داخل مؤسسة نفطال صحيح و يتمشى مع الشروط التي ينص عليها و يؤثر إيجابا على الحوكمة داخل المؤسسة وهذا عند المستوى 0.05.

2-التوصيات:

بناءا على ما سبق من خلال الدراسة النظرية والميدانية إرتئينا انه لابد من طرح مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- ✓ ضرورة تعزيز الحوكمة وتطبيق مبادئها داخل المؤسسات الجزائرية.
- ✓ إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني حوكمة جديدة يلزم أن يكون في المقام الأول وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة.
- ✓ ضرورة نشر الوعي لمفهوم الحوكمة و الإفصاح وتعزيز ثقافة ممارستهما.
- ✓ نشر ثقافة النزاهة، الالتزام والمساءلة بين مختلف مسئولي الشركات.
- ✓ العمل على أجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

3-آفاق الدراسة:

لقد تناول هذا البحث موضوع دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات ونظرا لاتساع الموضوع لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه، لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث:

- ✓ دور حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.
- ✓ دعم وسائل الإفصاح التي تستعملها الشركات من أجل ضمان رفع مستواها.
- ✓ ضرورة التأكيد على وجود أنظمة مالية وإدارية وهيكل إداري واضح كجوهر لعملية الحوكمة والإفصاح.

المراجع والمصادر

المصـــــــادر والمراجـــــع

أولا: الكتب

1- طالب علاء فرحان، إيمان شيخان المشهداني "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**" دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

02-محمد مصطفى سليمان "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

03-عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة الجزء الثالث "**دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

04-محمد طارق يوسف "**حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**" مصر ،2007.

05-أمين السيد احمد لطفي " **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**" الدار الجامعية، مصر، 2007.

06-إبراهيم جابر السيد " **الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**" دار غيداد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

07-إسماعيل محمد عبد الرحمان " **الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية**" مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

08-محمد المبروكي أبو زيد "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**" ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

09-الشيرازي عباس مهدي " **نظرية المحاسبة**" السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.

10-احمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة "**مبادئ المحاسبة المالية المفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

11- رضوان حنان حلوة "**النموذج المحاسبي المعاصر دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**" دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

12-محمد مصطفى سليمان **"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"** الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

13-رضوان حنان حلوة **"تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة"** دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2013.

14-محمود إبراهيم التركي **" تحليل التقارير المالية"** مطابع جامعة الملك سعود، 1995.

15- احمد السيد احمد لطفي **" المراجعة وحوكمة الشركات"** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

16- احمد نور **" المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح"** الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

17-محمد احمد الخضري **"حوكمة الشركات"** القاهرة، 2005.

18-عدنان بن حيدر درويش **"حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"** مصر،2007.

19-طارق عبد العال حماد **"حوكمة الشركات –المفاهيم،المبادئ،التجارب،تطبيقات الحوكمة"** الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.

20-احمد علي خضر **"حوكمة الشركات"** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

21- عبد الله عبد الكريم **"الحوكمة والإدارة الرشيدة أداة إصلاح وأداة تطوير في المنظمة العربية"**شركة المطبوعات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

22-عبد الله وارد خليل، محمد الفتاح العيشاوي **"الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة"** مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.

23-اشرف ميخائيل حنة **"تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة المؤسسات"** القاهرة، 2005.

ثانيا:الرسائل الجامعية والداخلات

01-خالد خلف الله، مصطفى نابتي " **دور حوكمة الشركات في تخفيض تكلفة رأس المال في المؤسسة"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014.

02- عمر عيسى فلاح المناصر " **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على شركات المساهمة العامة الأردنية"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة الأردن، 2014/2013.

03- عمر علي عبد الصمد " **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

04- العبادي دلال " **حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية المحاسبية"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016/2015.

05- نعيمة عبدي " **أثر هيكل الملكية في تحقيق فعالية حوكمة المؤسسات"** أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016/2015.

06- تريش حسينة " **دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات الجزائرية"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017/2016.

07- سماري ابتسام " **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على قيمة الخيارات على الأسهم"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، 2019/2018.

08-افروخ رانيا **"دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات"** مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سكيكدة، 2015/2014.

09-داود خيرة **"محددات تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أدائها"** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017/2016.

10-سليمة بولحمر، خديجة بوشطول " **جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،2014/2013.

11-سليم بشير قشطة "**دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة**" مذكرة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،2017.

12-قاضي فاطمة الزهراء " **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**" مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2012.

13-حماش عومية "**اثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**" مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، 2014/2013.

14-علم الدين أبو بكر محمد " **دور الإفصاح المحاسبي في دعم الرقابة والمساءلة في المصارف التجارية السودانية**" رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليان جامعة النيلين، 2004.

15-محمود سعيد دلول " **دور الإفصاح في التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية**" مذكرة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2010.

16-حاتم هاشم سر الختم محمد " **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**" رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019/2018.

17-رولا كاسر لايقة " **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**" مذكرة ماجيستر، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات والأوراق البحثية

1-جهاد خليل " **دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية**" ملتقى دولي لسوق رأس المال الفلسطيني، أيلول، 2007.

2- إمام حامد آل خليفة " **صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة**" ملتقى متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، مايو، 2007.

3- حمادي نبيل، عمر عبد الصمد، ملتقى حول" **نماذج الدولة لحوكمة المؤسسات**" دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، جامعة المدية.

4- احمد طرطار، شوقي حباري " **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**" الملتقى الوطني " **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق الوطني**" 25-26 مايو، جامعة سوق أهراس، 2010.

5- ناريمان عبد الرحمان، سارة بن شيخ " **دافع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**" الملتقى العلمي حول "**آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**" جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25-26 نوفمبر، 2013.

6- صباحي نوال " **واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية**" المؤتمر الدولي الثامن حول " **دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية**" جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 19-20 نوفمبر، 2013.

7- غازي عبد العزيز سليمان البياتي " **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**" ورقة بحثية متاحة على https://specialties.bayt.com/fr/specialties/q/193801 .

8- مؤتمر دولي تحت عنوان " **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار ألمفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015**" المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017.

رابعا: المجلات

1- شذى عبد الحسين جبر " **قياس مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثره في الوصول إلى القيمة الحقيقة للأسهم**" دراسة تحليلية للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين للعلوم، العدد 30، جامعة الرافدين، العراق، 2012.

2- إبراهيم راشد **"حوكمة الشركات وانعكاساتها المالية للمصارف"** دراسة حالة لأحد المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، جامعة بغداد، العراق، 2009.

3- خليل أبو سليم " **قياس آثار الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية"** مجلة جامعة جازان، المجلد 3، العدد 1، المملكة العربية السعودية.

4- احمد السيد احمد **"استخدام قاعدة الإفصاح والشفافية كأحد قواعد حوكمة المشركات في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة"** مجلة النيلين، المجلد10، العدد37، 2017.

5- كريم جابر محمد مهران **"أثر إفصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية لحوكمة الشركات على متخذي قرار الاستثمار"** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، يوليو، 2015.

6- لطيف زيود، حسام قيطم، نغم أحمد فؤاد مكية **"دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"** مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سوريا، العدد الأول 2007.

7- عمر علي عبد الصمد " **إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر –دراسة مقارنة مع مصر–"** مجلة الباحث العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013.

8- حمادي نبيل " **اثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية"** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية 11، جامعة المدية، الجزائر، 2012.

خامسا: المحاضرات

1-داود خيرة **"الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي"** محاضرة السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

2- محمد سفير يوسف قاسي **"محاضرات حوكمة الشركات"** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2017/2016.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- http/www.almohasben.com.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(01): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استبيان حول: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تحية طيبة أما بعد...

تقوم الطالبات بإعداد بحث أكاديمي تكميلي للحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: **مالية المؤسسة** بعنوان **"دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات" –دراسة ميدانية–** ويشمل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة لمساعدتنا على إنجاز موضوع مذكرتنا، وتهدف هذه الدراسة لمعرفة أرائكم حول مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات على مستوى مؤسستكم (نفطال).

لذا فإننا نأمل التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بوضع إشارة (×) في خانة التي تتفق مع رأيك مع العلم أن هذا الاستبيان مخصص لأغراض البحث العلمي فقط، وسيكون موضوع سرية تامة علما أن نتائج البحث سوف تكون تحت طلبكم في أي وقت إذا رغبتم في ذلك.

نرجو أن تتقبلوا منا فائق التحية والتقدير.

الملاحق

الجزء الأول: البيانات الأولية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر: اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

أكثر من 40 سنة ☐

3- المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

4- التخصص العلمي: محاسبة ☐ مالية ☐ إدارة أعمال ☐ مراجعة ☐

اقتصاد ☐ أخرى ☐

5- المستوى الوظيفي: مدير ☐ رئيس قسم ☐ إداري ☐ محاسب ☐

أخرى ☐

6- مستوى الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من 11-15 سنة ☐

الجزء الثاني: عبارات الاستبيان

أما الجزء الثاني من الاستبيان تمثل في مجموعة من العبارات التي تعبر عن دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل الشركات في مؤسسة اقتصادية بولاية المدية.

أ-المحور الأول: قياس مدى التزام المؤسسة بإفصاحات حوكمة الشركات

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	يتم الإفصاح في الاسم والشكل القانوني وتطبيقه عمل المؤسسة وأنشطتها الرئيسية؛			
2	يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والسنوية المؤسسية؛			
3	يتم الإفصاح في الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل: الزبائن، المستهلكين، المجتمع المحاسبي؛			
4	يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته؛			
5	يتم الإفصاح في معلومات عن المخاطر المالية التي تهتم لها المؤسسة؛			
6	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة؛			
7	يتم الإفصاح عن المعلومات، عن مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة؛			
8	يتم الإفصاح عن التنبؤ بربحية المؤسسة السنة الاقتصادية؛			
9	يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم.			

ب-المحور الثاني: قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح

الرقم	العبارة	نعم	محايد	لا
1	تراعي المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية؛			
2	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة مستخدمي تقاريرها المالية؛			
3	تقوم المؤسسات بالنشر الالكتروني للمعلومات؛			
4	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي؛			
5	يتحصل أصحاب المصالح في المؤسسة على المعلومات هامة وملائمة وذات علاقة وموثوق بها على أسس منظمة (دورية) وفي الوقت المناسب			

الملحق رقم(02):نتائج الاستبيان

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور الأول	,139	30	,097	,841	30	,143
المحور الثاني	,128	30	,121	,901	30	,269
a. Correction de signification de Lilliefors						

2-ثبات الاستبيان

- **قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,805	10

- **قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,794	5

- **الدرجة الكلية للاستبيان:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,911	15

3-البيانات الشخصية والوظيفية

Table de fréquences

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	66,7	66,7	66,7
	أنثى	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	1	3,3	3,3	3,3
	سنة 40 إلى 30 من	16	53,3	53,3	56,7
	سنة 40 من أكثر	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	63,3	63,3	63,3
	ماستر	7	23,3	23,3	86,7
	ماجستير	2	6,7	6,7	93,3
	أخرى	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	9	30,0	30,0	30,0
	مالية	9	30,0	30,0	60,0
	أعمال إدارة	2	6,7	6,7	66,7
	أخرى	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قسم رئيس	5	16,7	16,7	16,7
	إداري	14	46,7	46,7	63,3
	محاسب	7	23,3	23,3	86,7
	أخرى	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	1	3,3	3,3	3,3
	سنوات 10 إلى 5 من	13	43,3	43,3	46,7
	سنة 15 إلى 11 من	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور: قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات:

Statistiques univariées							
				Manquant		Nombre d'extrêmes[a]	
	N	Moyenne	Ecart type	Effectif	Pourcentage	Faible	Elevée
A1	30	2,36	,950	0	,0	0	0
A2	30	2,86	,661	0	,0	1	0
A3	30	2,34	,884	0	,0	0	0
A4	30	2,80	,961	0	,0	2	0
A5	30	2,10	,935	0	,0	1	0
A6	30	2,50	1,017	0	,0	0	0
A7	30	2,74	1,014	0	,0	2	0
A8	30	2,39	1,093	0	,0	0	0
A9	30	1,71	,803	0	,0	.	.
A10	30	1,91	1,166	0	,0	0	0

a. Nombre d'observations en dehors de la plage autorisée (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type	Manquant		Nombre d'extrêmes[a]	
				Effectif	Pourcentage	Faible	Elevée
B1	30	2,40	,770	0	,0	0	0
B2	30	2,23	,817	0	,0	0	0
B3	30	2,67	,606	0	,0	0	0
B4	30	1,87	,819	0	,0	0	0
B5	30	1,97	,850	0	,0	0	0

a. Nombre d'observations en dehors de la plage autorisée (Q1 - 1.5*IQR, Q3 + 1.5*IQR).

6- نتائج اختبار الفرضية الأولى

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
لافصاحات المؤسسة التزام مدى قياس الشركات حوكمة	8,520	29	,000	,66833	,8288	,5079

7-نتائج اختبار الفرضية الثانية:

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تحقيق في المؤسسة التزام مدى قياس الإفصاح جودة	7,562	29	,000	,77333	,9825	,5642